

«أونروا»: الجردان تفاقم الأمراض الجلدية في غزة وسط نقص حاد بالأدوية

غزة/ فلسطين:

حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من تدهور خطير في الأوضاع الصحية داخل قطاع غزة، مع ازدياد الإصابات بالأمراض الجلدية الناتجة عن انتشار الجردان والحشرات، بالتزامن مع نقص حاد في الأدوية الأساسية. وقالت الوكالة في بيان نشرته عبر منصة «إكس»، أمس: إن سكان غزة يعانون التهابات جلدية مرتبطة

فلسطين

حارسة الحقيقة

F E L E S T E E N

يومية - سياسية - شاملة

WWW.FELESTEEN.PS | صفحة 8 | العدد 6381

الأربعاء 18 ذو القعدة 1447هـ 6 مايو/ أيار Wednesday 6 May 2026

20070503

قاسم: إدخال أقل من 200 شاحنة مساعدات إلى غزة خرق لاتفاق وقف النار

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سمحت أمس، بإدخال أقل من 200 شاحنة مساعدات فقط إلى قطاع غزة، في خطوة عدتها استمراراً لخرق اتفاق وقف إطلاق النار. وأوضح الناطق باسم الحركة حازم قاسم في تصريح صحفي، أمس، أن «الاتفاق نصّ على إدخال 600 شاحنة يومياً إلى القطاع، مشدداً على أن

2

فلسطين

حماس: مخططات الاحتلال بالضفة تستهدف الوجود والإنسان الفلسطيني

والفلسطيني على مواجهة التحديات. وشدد على أن «وحدة الصف الوطني تمثل عنصر قوة أساسي في هذه المرحلة، وأن الانقسام يضعف القدرة على مواجهة المخاطر». وأكد القيادي شديداً، أن الشعب الفلسطيني يقف اليوم أمام مرحلة دقيقة تتطلب تعزيز العمل الوطني

2

وأشار شديداً، في تصريح صحفي أمس، إلى أهمية التكاتف الشعبي والوطني؛ لمواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان في الضفة الغربية والقدس، وعموم فلسطين. ودعا القوى والفصائل الفلسطينية بالعمل المشترك، بما يسهم في تعزيز قدرة الشعب

رام الله/ فلسطين: دعا القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، عبد الرحمن شديداً، لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وبقية المناطق، في إطار مواجهة شاملة لإفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

«صبري»: انتهاكات الاحتلال في الأقصى تندرج ضمن مخطط تهويدي ممنهج

القدس المحتلة/ فلسطين:

أكد خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، أن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه من خلال الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى واستعراض الأعلام على أسواره ومحاولات فرض وقائع جديدة فيه تمثل عدواناً مرفوضاً ومداناً، وتندرج ضمن مخطط تهويدي ممنهج.

وقال رئيس الهيئة الإسلامية في القدس الشيخ «صبري» في تصريحات صحفية نشرت أمس، إن هذه الانتهاكات لم تكن لتقع لولا الغطاء والدعم المباشر من حكومة الاحتلال الحالية التي يضم بعض أعضائها أكثر الشخصيات تحريضا على الكراهية

2

تمديد اعتقال ناشطين من «أسطول الصمود» وسط اتهامات بالتعذيب وإضراب عن الطعام

الناصرة-جنيف/ فلسطين-وكالات:

مددت ما تسمى محكمة الصلح الإسرائيلية في عسقلان، أمس، اعتقال الناشطين في «أسطول الصمود العالمي»، البرازيلي تياغو دي أفيلا، والإسباني من أصل فلسطيني سيف أبو كشك، لمدة ستة أيام إضافية، حتى العاشر من أيار/ مايو الجاري، وذلك بعد أيام من اختطافهما في عملية اعتراض للأسطول في المياه الدولية.

4

وزراء في حكومة الاحتلال يُحرضون على اقتحام الأقصى في الـ15 من الشهر الجاري

الناصرة/ فلسطين:

صدعت «جماعات الهيكل» المزعوم ووزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي وأعضاء برلمان الاحتلال «كنيست» من الدعوات والتحريض على اقتحام المسجد الأقصى المبارك يوم الجمعة الموافق 15 أيار/ مايو الجاري، في ذكرى

ما يسمى «توحيد القدس». وحرّض 13 عضواً في «الكنيست»، بينهم 3 وزراء، على اقتحام المسجد الأقصى، وذلك في ذكرى احتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس التي تحل في 15 مايو الجاري.

2

«عمر ك سمعت حد بخرب أرضه بيده؟»..

عنب الخليل يواجه الاقتلاع تحت وطأة التوسع الاستيطاني

الخليل/ الأناضول:

في مشهد يختصر قسوة الواقع في الضفة الغربية، ينحني مزارعو الخليل فوق أرضهم التي ظالما اعتنوا بها، لا لقطف ثمارها، بل لاقتلاعها بأيديهم، وبين داليات العنب التي صمدت عقوداً، تختطف الأرض من أصحابها، وتجثت

3

شهداء وجرحى في تصعيد جديد... الاحتلال يواصل خرق هدنة غزة بالقصف والاستهداف المباشر

غزة/ تامر قشطة:

استشهد أربعة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفل، وأصيب آخرون، منذ فجر أمس الثلاثاء، من جراء سلسلة غارات جوية وقصف مدفعي إسرائيلي استهدف مناطق متفرقة من مدينة غزة، في استمرار واضح لخروقات اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025. وأفادت مصادر طبية لصحيفة «فلسطين» بارتقاء شهيد وإصابة عدد من المدنيين، مساء أمس، عقب استهداف كرفان يتبع للشرطة الفلسطينية في محيط محطة «بهلول» الواقعة بين حي النصر وحي الشيخ رضوان شمال غربي مدينة غزة. كما استقبل مستشفى الشفاء طفلاً شهيداً وعدداً من المصابين جراء قصف استهدف ذات المنطقة. من جانبها، أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في بيان لها، أن طائرات الاحتلال قصفت مركز شرطة الشيخ رضوان،

2

حماس: القصف على غزة يهدف لنشر الفوضى

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن القصف الإسرائيلي الهجمي المتواصل لجيش الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء قطاع غزة، هو تصعيد إجرامي ممنهج، وإعلان دموي باستمرار القتل والعدوان على شعبنا الفلسطيني. واعتبرت حماس في بيان صحفي أن العدوان الإسرائيلي وآخره القصف المروع عصر اليوم (أمس) والذي استهدف مركزاً للشرطة شمال غربي مدينة غزة، ما أدى لارتقاء أحد الأطفال المارة



أداء صلاة الجنازة على عثمان الشهيد الطفل محمود سحويل بمدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

«ننتظر عودتك يا أبي».. بتول تطارد والدها المفقود

غزة/ جمال غيث:

في خيمة صغيرة لا تقي حر الصيف ولا برد الشتاء، تجلس بتول عرفات (16 عاماً) تحدد في صورة والدها المعلقة على قطعة قماش مهترئة، كأنها تحاول استعادة حضوره الغائب منذ سنوات. إلى جانبها، والدتها عطف، التي لم تتوقف عن البحث عن أي خبر يطمئن قلبها على زوجها، الأسير محمد عرفات، الذي اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي في السابع من ديسمبر/ كانون الأول 2023، ومنذ ذلك الحين انقطعت أخباره تماماً. تنتقل بتول والوالدتها بين الفعاليات التضامنية مع الأسرى ولقاءات المحررين، لعلهما تعثران على خيط يقودهما إلى مصير

7

غاب دون أثر... قصة اختفاء حماد شاكر حماد ترك عائلته بين الأمل والمجهول

غزة/ مريم الشوبكي:

في خيمة نزوح بسيطة على رمال مواصي رفح، تحولت لحظة عادية إلى بداية حكاية قاسية من الفقد والانتظار. منذ أواخر أغسطس/ آب 2024، اختفى الشاب حماد شاكر حماد دون أن يترك خلفه سوى أسئلة معلقة، وعائلة تبحث عن أي خيط يقودها إليه، وسط واقع يزداد قسوة وعموضاً. يروي مصطفى، شقيق حماد، تفاصيل اليوم الأخير وكان الزمن توقف عنده: «عدت من عملي عصرًا، وجلستنا نتناول الطعام معًا وتبادل الحديث والضحك كأي يوم عادي». لم يكن في سلوك حماد ما يثير القلق، قبل أن ينهض فجأة ويغادر

5

مقايضة العدالة بالأموال.. هل تتراجع السلطة عن ملاحقة (إسرائيل) مقابل «المقاصة»؟

غزة/ نور الدين صالح:

تتصاعد في الأوساط السياسية الفلسطينية حالة من الجدل والقلق، على خلفية تقارير تتحدث عن مفاوضات تقودها السلطة برام الله برئاسة محمود عباس، تهدف إلى إسقاط أو إضعاف الشكوى المقدمة ضد (إسرائيل) في محكمة العدل الدولية بشأن ارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، التي كانت قد رفعتها جنوب إفريقيا، مقابل الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة (المقاصة). هذه الخطوة تفتح

4

مجلس سلطة النقد الجديد... بين التغيير الإداري وضغوط الأزمة الاقتصادية في غزة

غزة/ رامي رمانة:

في ظل القرار الأخير بإعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، تتباين وجهات النظر في الشارع الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، بين من يرى في هذا التغيير خطوة إدارية محدودة الطابع، ومن يعلق آمالاً على أن يشكل بداية لتحول فعلي في السياسات النقدية والمالية التي تمس حياة المواطنين اليومية. ويأتي هذا الجدل في وقت تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية، ما يجعل أي تغيير في إدارة القطاع المصرفي محل متابعة دقيقة من المواطنين والقطاع الخاص. تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1994 بموجب «بروتوكول باريس الاقتصادي»، باعتبارها مؤسسة

4



قاسم: إدخال أقل من 200 شاحنة مساعدات إلى غزة خرق لاتفاق وقف النار

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سمحت أمس، بإدخال أقل من 200 شاحنة مساعدات فقط إلى قطاع غزة، في خطوة عدتها استمراراً لخرق اتفاق وقف إطلاق النار.

وأوضح الناطق باسم الحركة حازم قاسم في تصريح صحفي، أمس، أن «الاتفاق نصّ على إدخال 600 شاحنة يوميًا إلى القطاع، مشددًا على أن ذلك يعكس استهتارًا واضحًا بجميع المطالب المتعلقة بإدخال المساعدات الإنسانية، سواء من الوسطاء أو المنظمات الدولية».

وأضاف أن «الاحتلال يواصل تشديد الحصار على القطاع، مستفيدًا من عجز ما يسمى بـ«مجلس السلام» عن إلزامه بتنفيذ بنود الاتفاق، إلى جانب الغطاء الذي توفره الإدارة الأمريكية».

يشار إلى أن استمرار تقليص دخول المساعدات يفاقم من الأزمة الإنسانية في القطاع، ما يستدعي تحركًا دوليًا عاجلاً للضغط على الاحتلال للالتزام بتعهداته وفتح المعابر بشكل كامل. وتحاصر دولة الاحتلال قطاع غزة منذ 2007، وبنات نحو 1.5 مليون فلسطيني من أصل حوالي 2.4 مليون بالقطاع بلا مأوى بعد أن دمرت حرب الإبادة مسكناتهم.

وجرى التوصل إلى اتفاق لوقف النار عقب عامين من إبادة جماعية بدأتها إسرائيل في 8 أكتوبر 2023، بدعم أمريكي، وخلقت ما يزيد على 72 ألف شهيد وأكثر من 172 ألف جريح فلسطينيين.

ويشهد القطاع أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقه منذ بدء الاحتلال حرب الإبادة، التي أدت إلى تدمير واسع للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية.

كما يعاني القطاع من قيود إسرائيلية مشددة على إدخال الوقود والمستلزمات الطبية، إلى جانب نقص حاد في الأدوية والمعدات.

حماس: القصف على غزة يهدف لنشر الفوضى

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن القصف الإسرائيلي الهجومي المتواصل لجيش الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء قطاع غزة، هو تصعيد إجرامي ممنهج، وإعلان دموي باستمرار القتل والعدوان على شعبنا الفلسطيني.

واعتبرت حماس في بيان صحفي أن العدوان الإسرائيلي وآخيه القصف المروع عصر اليوم (أمس) والذي استهدف مركزًا للشرطة شمال غربي مدينة غزة، ما أدى لارتقاء أحد الأطفال المارة وإصابة عدد من ضباط الشرطة، يهدف نشر الفوضى والفتن الأمني، ومنع حالة التعافي التي تتعارض مع أهداف الاحتلال بتجهيز شعبنا الفلسطيني.

وحملت حماس الوسطاء والأمم المتحدة مسؤولية مباشرة في الضغط على حكومة مجرم الحرب نتنياهو لوقف العدوان، ومنعها من التهرب من استحقاقات اتفاق وقف إطلاق النار، الذي لم تلتزم به، من خلال استمرار القصف والحصار والتجويع.

وطالبت الحركة الوسطاء الضامنين للاتفاق بضرورة التحرك العاجل لوقف انتهاكات الاحتلال وجرائمه.

ودعت حماس الشعوب الحرة حول العالم إلى تصعيد حراكهم الضاغظ على الاحتلال وداعميه، لوقف مسلسل القتل اليومي الذي يتعرض له شعبنا الفلسطيني، سواء في غزة أو الضفة الغربية المحتلة.

نعيم: مصير العصابات العميلة في غزة كمصير جيش لحد

الدوحة/ فلسطين:

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، باسم نعيم: إن «العصابات العميلة في قطاع غزة، التي ربطت مصيرها بالعدو الإسرائيلي على حساب شعبها وأمنه، ستواجه مصيرًا مشابهًا لمن سبقها عبر التاريخ».

وأضاف نعيم في تدوينة على منصة إكس، نشرت أمس، أن هذه المجموعات «لن تصمد سوى الذل والهوان في الدنيا، وتلقى في مزابل التاريخ بنظر الأجيال»، محذرًا من العواقب التي ستطالها نتيجة هذا المسار».

وأشار إلى أن تجربة «جيش لحد» في جنوب لبنان تمثل «درسًا قاسيًا»، مؤكدًا إلى أن العدو الإسرائيلي «تخلى عنهم وتركهم لمصيرهم».

وقال: إن «الخيار الوحيد أمام هؤلاء هو العودة إلى شعبهم»، يشار إلى أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب في غزة، أقر بتسليح مليشيات في القطاع.

وتعمل الميليشيات في مناطق تخضع لسيطرة وانتشار جيش الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر/ 2025. وفي فبراير/ شباط 2026 توعدت «كتائب القسام» الجناح المسلح لحماس، تلك العصابات بالملاحقة، قائلة في بيان، إن «العدو لن يستطيع حمايتهم».

«صبري»: انتهاكات الاحتلال في الأقصى تندرج ضمن مخطط تهويدي ممنهج

القدس المحتلة/ فلسطين:

أكد خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، أن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه من خلال الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى واستعراض الأعلام على أسواره ومحاولات فرض وقائع جديدة فيه تمثل عدوانًا مرفوضًا ومدانًا، وتندرج ضمن مخطط تهويدي ممنهج.

وقال رئيس الهيئة الإسلامية في القدس الشيخ «صبري» في تصريحات صحفية نشرت أمس، إن هذه الانتهاكات لم تكن لتقع لولا الغطاء والدعم المباشر من حكومة الاحتلال الحالية التي يضمّ بعض أعضائها أكثر الشخصيات تحريضاً على الكراهية الدينية والدعوة لهدم الأقصى.

وحذر «صبري» من خطورة الانتهاكات المتصاعدة التي تقومها المنظمات المتطرفة بحق المسجد الأقصى المبارك، منبهاً أن ما يجري يشكّل «تصعيداً خطيراً يستهدف قدسية دور العبادة ويمسّ بحرية العبادة بشكل صارخ».

وفي تصعيد جديد ينذر بتوترات ميدانية واسعة، كشفت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي في وقت سابق اليوم، النقاب عن مطالبات إسرائيلية لـ 13 عضواً في الكنيست بفتح المسجد الأقصى أمام المستوطنين يوم الجمعة الموافق 15 مايو/ أيار، بالتزامن مع ما يُعرف بـ «يوم توحيد القدس».

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن أعضاء في الكنيست تقدموا بطلب لفتح المسجد الأقصى أمام اليهود يوم الجمعة المقبل فيما يعرف بـ «يوم توحيد القدس»؛ لدخول المسجد وممارسة طقوسهم.

وطالب عضو الكنيست من حزب الليكود عميت هاليقي، وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، أن يسمح باقتحام الأقصى يوم الجمعة ذلك؛ ليجدد مطلباً قديماً لمنظمات الهيكل بأن تقتحم

وزراء في حكومة الاحتلال يُعرضون على اقتحام الأقصى في الـ15 من الشهر الجاري

الناصرة/ فلسطين:

صدعت «جماعات الهيكل» المزعوم ووزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي وأعضاء برلمان الاحتلال «كنيست» من الدعوات والتحريض على اقتحام المسجد الأقصى المبارك يوم الجمعة الموافق 15 أيار/ مايو الجاري، في ذكرى ما يسمى «توحيد القدس». وحزّص 13 عضواً في «الكنيست»، بينهم 3 وزراء، على اقتحام المسجد الأقصى، وذلك في ذكرى احتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس التي تحل في 15 مايو الجاري.

وقالت إذاعة جيش الاحتلال، أمس: إن «13 عضواً في الكنيست، بينهم 3 وزراء، طلبوا فتح المسجد الأقصى أمام المستوطنين في يوم القدس الأسبوع المقبل».

ومن بين الموقعين على الطلب وزراء الاتصالات شلومو قارعي، والرياضة ميكي زوهر، وشؤون الشتات عميحي شيكلي.

ونقلت الإذاعة عن مقربين من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، لم تسهم، قولهم إن «القرار بيد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وينبغي التواصل معه بشأن هذه المسألة، ولكن يبدو أن الشرطة هي من ترفض الطلب منذ البداية».

بدوره، قاد الحاخام المتطرف «يهودا غليك» اليوم اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى وأدى طقوساً تلمودية فيه.

وتواصل «جماعات الهيكل» حشد قدراتها للدفع نحو موجة اقتحامات مكثفة للمسجد الأقصى يوم 15 مايو، تزامناً مع ذكرى النكبة الفلسطينية، ووسط دعوات مقدسية واسعة لإفشال هذا المخطط.

ويتعرض المسجد الأقصى يوميًا عدا الجمعة والسبت، إلى سلسلة انتهاكات واقتحامات من المستوطنين، بحماية شرطة الاحتلال، في محاولة لفرض السيطرة الكاملة على المسجد، وتقسيمه زمنيًا ومكانيًا.

شهداء وجرحى في تصعيد جديد... الاحتلال يواصل خرق هدنة غزة بالقصف والاستهداف المباشر

وفي تطور لاحق، أُبلغ عن استشهاد مواطن وإصابة آخرين، بعد ظهر أمس، إثر قصف مدفعي استهدف مجموعة من المدنيين قرب دوار الكويت جنوب شرقي مدينة غزة. كما استشهد محمد جمال الغندور في قصف طال نقطة أمنية قرب دوار الجلاء شمال غرب المدينة، مع تسجيل إصابة خطيرة. وفي جنوب القطاع، شهدت مدينة خان يونس إطلاق نار كثيف من طائرات مسيّرة إسرائيلية في محيط دوار أبو حميد، بالتزامن مع قصف مدفعي وإطلاق نار من الآليات العسكرية تجاه المناطق الشرقية للمدينة. وتواصل قوات الاحتلال، لليوم الـ208 على التوالي، خرق اتفاق التهدئة، عبر عمليات قصف وإطلاق نار واستهداف مباشر للمدنيين والمنشآت. ووفق وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد الشهداء منذ بدء سريان الهدنة 834 شهيداً، إضافة إلى 2365 مصاباً، في مؤشر على استمرار التدهور الميداني والإنساني في القطاع.



(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

إلى استشهاد الطفل محمود محمد سحويل (15 عاماً)، وإصابة عدد من عناصر الشرطة. بركساً شرطياً قرب مفترق بهلول.

«أونروا»: الجردان تفاقم الأمراض الجلدية في غزة وسط نقص حاد بالأدوية

من 1800 مرفق طبي جزئياً أو كلياً، يزيد من صعوبة الاستجابة. وتواجه مخيمات النزوح أوضاعاً إنسانية قاسية، مع انتشار القوارض داخل الخيام المكتظة، وتسجيل حالات اعتداء على أطفال أثناء نومهم. في ظل استمرار القيود على إدخال المساعدات، ما ينذر بمزيد من التدهور الصحي والإنساني.

الأدوية والمستلزمات الطبية يحول دون ذلك، ما يفاقم معاناة المرضى، خاصة الأطفال، الذين يُحرم كثير منهم من العلاج. وفي 25 أبريل/ نيسان الماضي، سُجلت أكثر من 17 ألف إصابة بين النازحين مرتبطة بالقوارض والطفيليات منذ بداية العام، في مؤشر خطير على تفاقم الأزمة الصحية. وأشارت الوكالة إلى أن تدهور البنية التحتية الصحية، وتدمير أكثر

«إكس»، أمس: إن سكان غزة يعانون التهايات جلدية مرتبطة بانتشار القوارض والطفيليات، مثل القمل والبراغيث والعدس، في بيئة تقتقر لأدنى مقومات الصحة العامة. وأوضحت أن فرقها الطبية تعالج نحو 40% من الحالات، التي تُقدّر بالآلاف، بالرغم من محدودية الإمكانيات. وبيّنت «أونروا» أن هذه الأمراض يمكن السيطرة عليها بسهولة في الظروف الطبيعية، إلا أن شح

غزة/ فلسطين: حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من تدهور خطير في الأوضاع الصحية داخل قطاع غزة، مع ازدياد الإصابات بالأمراض الجلدية الناتجة عن انتشار الجردان والحشرات، بالتزامن مع نقص حاد في الأدوية الأساسية. وقالت الوكالة في بيان نشرته عبر منصة



د. إيهاب إبراهيم القرأ

أسطول الصمود... التضامن الذي لا ينكسر

لم يكن "أسطول الصمود" مجرد تحرك إنساني عابر في عرض البحر، بل هو تعبير حيّ عن إرادة عالمية ترفض الاستسلام لواقع الحصار، وتؤكد أن غزة ليست وحدها في مواجهة الموت. فبينما يتعرض القطاع المحاصر لواحدة من أقسى الحروب والإبادة والأزمات الإنسانية التي لم تنته، تبرز هذه المبادرات بوصفها رسالة واضحة مفادها أن التضامن لا يزال ممكناً، وأن كسر العزلة ليس وهماً، بل خياراً يتجدد مع كل محاولة.

إن الاعتداء على الأسطول يعكس طبيعة المرحلة، إذ يسعى الاحتلال إلى تحويل كل فعل تضامني إلى هدف مشروع، في محاولة لردع أي تحرك شعبي أو دولي يمكن أن يخفف من وطأة الحصار. لكن المفارقة أن هذه الاعتداءات نفسها تسهم في تعرية هذا السلوك أمام العالم، وتدفع مزيداً من الأصوات الحرة إلى الانخراط في مسار التضامن. فكلما اشتد القمع، اتسعت دائرة الوعي، وكلما أغلقت الطرق، فتحت مسارات جديدة للفعل.

غزة اليوم لا تواجه حصاراً تقليدياً فحسب، بل تعيش تحت ضغط مركب من القتل والتجويع والحرمان من أسطى مقومات الحياة. ومع ذلك، فإن أخطر ما يمكن أن يواجهه هذا الواقع ليس القصف وحده، بل اعتياد العالم عليه. هنا تحدياً تتجلى أهمية "أسطول الصمود"، ليس فقط كوسيلة لإيصال المساعدات، بل كأداة لكسر حالة التكيف الدولي مع المأساة. إنه يذكر بأن ما يجري ليس طبيعياً، وأن الصمت ليس موقفاً محايداً.

إن تفعيل التضامن لم يعد ترفاً أخلاقياً، بل ضرورة سياسية وإنسانية. المطلوب اليوم هو الانتقال من ردود الفعل المؤقتة إلى حالة فعل مستدام، تتكامل فيها الأدوار بين الشعوب والمؤسسات. فالمظاهرات، وحملات المقاطعة، والضغط الإعلامي، وحتى المبادرات الرمزية كإطلاق الأساطيل، جميعها تشكل أدوات متراكمة يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في ميزان الضغط الدولي، وما أثبتته التجارب أن الاحتلال يتأثر، ولو تدريجياً، حين يتحول التضامن إلى حالة واسعة يصعب احتوائها.

في المقابل، فإن الاستسلام لفكرة أن الواقع لا يمكن تغييره هو أخطر أشكال الهزيمة. فالحصار لم يُفرض لأنه قدر، بل لأنه ووجه في لحظات سابقة بضعف في الفعل الجماعي. واليوم، مع تصاعد الحراك الشعبي العالمي، توجد فرصة لإعادة تشكيل هذا الواقع*، شرط أن يُحسن استثمار هذا الزخم، وألا يُترك ليتبدد تحت ضغط الوقت أو اليأس.

لقد أثبتت غزة، بالرغم من كل ما تواجهه، أنها قادرة على الصمود، لكنها في الوقت ذاته بحاجة إلى عمقها الشعبي والإنساني. فالمعركة لم تعد محصورة في الجغرافيا، بل امتدت إلى الوعي العالمي. وهنا يصبح كل فعل تضامني جزءاً من معركة أوسع، عنوانها: رفض الموت المجاني، والدفاع عن الحق في الحياة.

في النهاية، *قد لا تصل كل السفن إلى شواطئ غزة، لكن رسائلها تصل أبعد من ذلك. إنها تصل إلى ضمير العالم، وتضعه أمام مسؤوليته*. وبينما تستمر غزة في مواجهة الموت، يبقى الرهان على أن هذا التضامن، إذا ما تم تفعيله واستمراره، قادر على كسر الحصار، أو على الأقل كسر الصمت الذي يحيط به.

الاحتلال يُجدد الاعتقال الإداري بحق الأسيرة بنان أبو الهيجا

رام الله / فلسطين:

جددت محكمة الاحتلال الإسرائيلي، أمس، الاعتقال الإداري بحق الأسيرة بنان جمال أبو الهيجا من جنين لمدة أربعة أشهر إضافية، وذلك للمرة الرابعة على التوالي.

والأسيرة أبو الهيجا معتقلة منذ 7 أيار/مايو 2025، وتقضي اعتقالها في سجن «الدامون»، وهي ابنة القيادي في حركة حماس الشيخ الأسير جمال أبو الهيجا.

واعتقلت أبو الهيجا على حاجز جبارة جنوب طولكرم، في 7-5-2025 أثناء مرافقتها لوالدتها المريضة في طريقهما إلى المستشفى الاستشاري بمدينة رام الله، قبل أن يتم الإعلان لاحقاً عن وفاة والدتها.

وأبو الهيجا ليست أول أفراد هذه العائلة التي تطالها قبضة الاحتلال، وإنما حلقة جديدة في سلسلة طويلة من القمع والاستهداف، لعائلة فلسطينية عُرفت بمقاومتها ودفعتها ثمنها بين الشهادة والأسر.

حماس: مخططات الاحتلال بالصفحة تستهدف الوجود والإنسان الفلسطيني



رام الله / فلسطين:

دعا القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، عبد الرحمن شديد، لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وبقية المناطق، في إطار مواجهة شاملة لإفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

وأشار شديد، في تصريح صحفي أمس، إلى أهمية التكاتف الشعبي والوطني؛ لمواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان في الضفة الغربية والقدس، وعموم فلسطين.

ودعا القوى والفصائل الفلسطينية بالعمل المشترك، بما يسهم في تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات.

وشدد على أن «وحدة الصف الوطني تمثل عنصر قوة أساسي في هذه المرحلة، وأن الانقسام يضعف القدرة على مواجهة المخاطر».

وأكد القيادي شديد، أن الشعب الفلسطيني يقف اليوم أمام مرحلة دقيقة تتطلب تعزيز العمل الوطني المشترك، وتوحيد الجهود والمواقف، في مواجهة التحديات التي تحيط بالقضية الفلسطينية.

وقال إن الحاجة إلى التنسيق الوطني باتت أكثر إلحاحاً، في ظل التطورات المتسارعة التي تمس الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

وأضاف: «وحدة الصف تمثل ركيزة أساسية لحماية الحقوق الوطنية، والمرحلة

الحالية تستوجب موقفاً وطنياً موحداً قادراً على التعامل مع المخاطر السياسية والميدانية»، مؤكداً أن العمل الجماعي هو السبيل الأنجع لمواجهة هذه التحديات. ولفت شديد النظر إلى الدعوة التي أطلقتها لجنة المتابعة في غزة لعقد لقاء للأمناء العامين للفصائل الوطنية والإسلامية، معتبراً أنها خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار الوطني.

ونبه إلى أن «هذه الدعوة جاءت في توقيت حساس، وفي ظل ظروف تتطلب

أعلى درجات المسؤولية الوطنية والتوافق بين مختلف القوى الفلسطينية». وتابع: «حركة حماس رحبت بهذه الدعوة منذ اللحظة الأولى، إلى جانب عدد من فصائل المقاومة، انطلاقاً من حرصها على إنجاح أي جهد يسهم في ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني».

وكشف النقاب عن مشاورات جارية حالياً بين الفصائل لبلورة هذه الدعوة وتحويلها إلى لقاء فعلي، يتم خلاله الاتفاق على جدول أعمال يعكس أولويات الشعب

للتنازل عن سلاحه؛ «المكفول بكل القوانين والشرائع الدولية والسماوية»، وأن الشعب الفلسطيني يستخدم السلاح للدفاع عن نفسه في وجه الاحتلال؛ الذي يرتكب اليوم أبشع وأقبح حرب إبادة في التاريخ الإنساني، وسط مسمع ومرأى من العالم.

وأكد شديد، موقف حركة حماس وفصائل المقاومة؛ أن السلاح حق ثابت للشعب الفلسطيني ولا يملك أي فصيل التنازل عنه، وهو مرتبط بوجود الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وانتزاع شعبنا لحقوقه السياسية والوطنية.

وأبلغت حركة حماس والمقاومة، الوسطاء، بأن السلاح يمكن معالجته ضمن رؤية وطنية جامعة؛ تنطلق من ثوابت الشعب الفلسطينية؛ والتي تفضي لتحقيق مصالحه السياسية الوطنية وفي مقدمتها إقامة الدولة وتقرير المصير.

وأردف: «بدون تحقيق تلك الأهداف، فإن الفلسطينيين لن يتنازلوا عن سلاحهم، لا سيما في ظل بقاء الاحتلال على الأرض

وفي ظل مخططاته الرامية لتهويد القدس والقتل اليومي في الضفة وغزة، وفي ظل استمرار الإبادة الصامتة بالقطاع من قتل وتجويع وحصار ومنع لسفر الجرحى والمرضى».

وأوضح أنه «لا يمكن القبول بتسليم الشعب الفلسطيني لسلاحه، فيما تسلح «إسرائيل» مئات الآلاف من المستوطنين، وتسمح لهم بارتكاب جرائم قتل وحرق وعدوان يومي في الضفة».

الفلسطيني. ونوه القيادي شديد إلى أن الهدف من هذا اللقاء يتمثل في تعزيز الوحدة الوطنية، وتنسيق المواقف، وتحديد الخطوات المقبلة بما يخدم القضية الفلسطينية. وأشار إلى أن جميع الفصائل أبدت ترحيبها بهذه الدعوة، مشدداً على أهمية ترجمة هذا الترحيب إلى خطوات عملية ملموسة.

وجددت حركة حماس التأكيد على أن الشعب الفلسطيني غير مستعد أبداً

«عمر ك سمعت حد بخر ب أرضه بيده؟»..

عنب الخليل يواجه الاقتراع تلحاح تحت وطأة التوسيع الاستيطاني

الخليل/ الأناضول:

في مشهد يختصر قسوة الواقع في الضفة الغربية، ينحني مزارعو الخليل فوق أرضهم التي طالما اعتنوا بها، لا لطف ثمارها، بل لاقتلاعها بأيديهم، وبين داليات العنب التي صمدت عقوداً، تختطف الأرض من أصحابها، وتجتث محاصيلهم، ويتلاشى مصدر رزقهم.

فصل جديد من فصول العنصرية الإسرائيلية، وتدمير كل ما هو فلسطيني في الضفة، يعيشه المزارعون بعد مصادرة الاحتلال مئات الدونمات لتوسعة شارع استيطاني في منطقة وادي بيت عينون جنوب سعيير، إذ يقوم أصحاب هذه الأراضي بتفكيك (معرشات كروم العنب) للحفاظ على ما تبقى لهم منها.

ويعد العنب ثاني أكبر موسم زراعي في فلسطين بعد الزيتون، ويشكل المصدر الأساسي لدخل مئات العائلات في الخليل، التي تشتهر بكرومها. المزارع أكرم سليمان الطروة صاحب «كروم عنب» استولى عليه الاحتلال، انهمك منذ صباح اليوم باجتثاث كروم

العنب الذي يملكه في وادي بيت عينون، ويقول: «استيقظنا صباح اليوم لنرى أن قوات الاحتلال تقتحم أراضينا وتضع فيها إخطارات وعلامات ومخططات لصالح توسيع شارع 60 في منطقة وادي عينون جنوب سعيير».

وظهر الطروة في فيديو نشرته منظمة البيدر الحقوقية، وتابعته وكالة سندا للأخبار، وتساءل بألم وقهر: «عمر ك شفت حد بخر ب أرضه بيده؟!».

ويضيف الطروة: ضابط الاحتلال أبلغنا صباحاً أنه في حال لم يتم إزالة معرشات العنب من الأراضي سيقوم هو بتجريفها وتحويلها، ما أجبرنا لتفكيك المعرشات بأيدينا».

ويكمل: «كل كروم العنب في الوادي سيتم إزالتها وتحويلها، أقل مزارع خسرت 2 - 3 دونم كلها مزروعة بالعنب»، مردداً: «بعوض الله».

يواصل «الطروة» إزالة الأشجار وداليات العنب ويشير لإحداها قبل أن يقلعها من جذورها ويردد بحسرة: «هذه الدالية عمرها أكثر من 20 عاماً».

وبأيديهم التي كانت تعتني بأوراق العنب وتنتظر قطافه في موسمه الحالي، انشغل المزارعون باقتلاع الأشجار من جذورها واستعانوا بجرافات ليمكنوا من اقتلاع الأشجار المشتبطة بأرضها.

ينظر لأرضه التي كانت أمانه ومصدر رزقه ويقول: «أزلنا جزءاً كبيراً من الحديد والمعرشات ونواصل العمل قبل أن يأتي الاحتلال ويخربها بشكل كامل».

ويربط شارع 60 مناطق الشمال بالضفة الغربية بمحافظات الجنوب.

اقتلاع 40 ألف دالية.. من جهته، يقول الناشط في مقاومة الجدار والاستيطان عطا جابر، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي صادرت آلاف الدونمات الزراعية، وشرعت في اقتلاع نحو 40 ألف دالية عنب في منطقة البقعة شمال شرق مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة، لصالح التوسيع الاستيطاني.

ويوضح جابر، أن عمليات التجريف تأتي في إطار توسيع الشارع الاستيطاني رقم 60، الذي يربط بين مناطق عدة في

الضفة الغربية. ويضيف: «الذي يملك أراضي مستهدفة بالتوسيع الاستيطاني، أن نحو 385 - 400 دونم من الأراضي المزروعة بالعنب تعرضت للتجريف، إلى جانب مصادرة مساحات إضافية في المنطقة».

وأشار إلى أن «عمليات التوسعة تتضمن اقتلاع ما يقارب 40 ألف دالية عنب، ما يشكل خسارة فادحة للمزارعين».

وتابع أن «عمليات التقطيع والتجريف بدأت مع انطلاق موسم قطف أوراق العنب، وبعد أن أنهى المزارعون عمليات التسميد والسقاية وحرث الأرض، ما ضاعف حجم الخسائر».

وذكر أن «كل دونم يحتوي على نحو 200 - 300 شجرة عنب، ما يعني أن الأضرار لا تقتصر على الأرض فقط، بل تمتد إلى الأمن الغذائي للمجتمع المحلي».

وأشار الناشط الفلسطيني إلى أن هذه الإجراءات الإسرائيلية «تدفع المزارعين إلى ترك أراضيهم، في ظل غياب أي بدائل اقتصادية». وصادقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي،

واستمرت أعمال المقاومة الشعبية، حيث تم تسجيل 220 عملاً مقاوماً شعبياً، تصدى الشبان والأهالي الفلسطينيين، لـ 46 هجوماً شنه المستوطنون على المدن والقرى الفلسطينية. ووثق مغطى 154 مواجهة من بين أعمال المقاومة الشعبية، تخللها عمليات إلقاء حجارة صوب قوات

الاحتلال. وانطلقت 15 مظاهرة ومسيرة منددة بجرائم الاحتلال ومؤيدة لمسيرة المقاومة والشهداء، إضافة إلى دعوات فلسطينية واسعة لتصعيد المواجهة والمقاومة واستهداف الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية.

واستمرت أعمال المقاومة الشعبية، حيث تم تسجيل 220 عملاً مقاوماً شعبياً، تصدى الشبان والأهالي الفلسطينيين، لـ 46 هجوماً شنه المستوطنون على المدن والقرى الفلسطينية. ووثق مغطى 154 مواجهة من بين أعمال المقاومة الشعبية، تخللها عمليات إلقاء حجارة صوب قوات

الاحتلال. وانطلقت 15 مظاهرة ومسيرة منددة بجرائم الاحتلال ومؤيدة لمسيرة المقاومة والشهداء، إضافة إلى دعوات فلسطينية واسعة لتصعيد المواجهة والمقاومة واستهداف الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية.

واستمرت أعمال المقاومة الشعبية، حيث تم تسجيل 220 عملاً مقاوماً شعبياً، تصدى الشبان والأهالي الفلسطينيين، لـ 46 هجوماً شنه المستوطنون على المدن والقرى الفلسطينية. ووثق مغطى 154 مواجهة من بين أعمال المقاومة الشعبية، تخللها عمليات إلقاء حجارة صوب قوات

222 عملاً مقاوماً بالضفة والقدس خلال نيسان

رام الله / فلسطين:

نفذ الشبان الفلسطينيون 222 عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً في الضفة الغربية والقدس، خلال شهر نيسان/ أبريل الماضي، رداً على جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه المتصاعدة. ورصد مركز معلومات فلسطين «مغطى»، في بيان

له أمس، 222 عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً، أسفرت عن إصابة 5 إسرائيليين بجراح مختلفة. وشملت أعمال المقاومة عمليتين نوعيتين، من بينها عملية طعن نفذها الشهيد عبد الحليم حماد من سلواد قضاء رام الله، أسفرت عن إصابة جنديين اثنين.

واستمرت أعمال المقاومة الشعبية، حيث تم تسجيل 220 عملاً مقاوماً شعبياً، تصدى الشبان والأهالي الفلسطينيين، لـ 46 هجوماً شنه المستوطنون على المدن والقرى الفلسطينية. ووثق مغطى 154 مواجهة من بين أعمال المقاومة الشعبية، تخللها عمليات إلقاء حجارة صوب قوات

تمديد اعتقال ناشطين من «أسطول الصمود» وسط اتهامات بالتعذيب وإضراب عن الطعام

الناصرة-جنيف/ فلسطين-وكالات:

مددت ما تسمى محكمة الصلح الإسرائيلية في عسقلان، أمس، اعتقال الناشطين في «أسطول الصمود العالمي»، البرازيلي تياغو دي أفيللا، والإسباني من أصل فلسطيني سيف أبو كشك، لمدة ستة أيام إضافية، حتى العاشر من أيار/ مايو الجاري، وذلك بعد أيام من اختطافهما في عملية اعتراض للأسطول في المياه الدولية.

وجاء القرار استجابة لطلب الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من اعتراض فريق الدفاع التابع لمركز «عدالة» الحقوقي، الذي أكد خلال جلسة المحكمة عدم وجود أي أساس قانوني لاحتجاز الناشطين، مشدداً على أنهما لم توجه إليهما حتى الآن أي تهمة رسمية، وأن استمرار احتجازهما يندرج فقط تحت ذريعة «استكمال التحقيق».

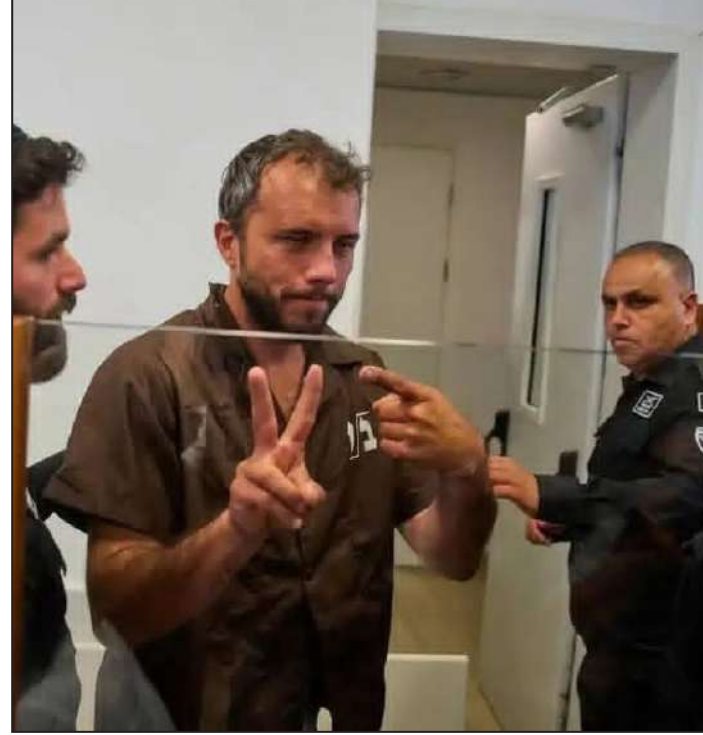
وأوضح محامو الدفاع أن اعتقال الناشطين جرى على بعد أكثر من ألف كيلومتر من قطاع غزة، وفي المياه الدولية قبالة جزيرة كريت، ما يطرح إشكاليات قانونية حول صلاحية القضاء الإسرائيلي للنظر في قضيتهم، لاسيما أنهما لا يحملان الجنسية الإسرائيلية.

وبحسب مركز «عدالة»، يخضع الناشطون لظروف احتجاز «قاسية وغير إنسانية»، تشمل الحبس الانفرادي الكامل، والتعرض لإضاءة شديدة على مدار الساعة، إضافة إلى تقييدهما وتعصيب أعينهما أثناء نقلهما، حتى خلال الفحوصات الطبية. وأكد المركز أن أفيللا وأبو كشك يواصلان إضرابهما المفتوح عن الطعام منذ 30 نيسان/ أبريل الماضي، احتجاجاً على احتجازهما وظروف اعتقالهما، مكتفيين بشرب الماء فقط.

من جانبه، ندد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان «القرصنة الإسرائيلية» بعد اختطاف نشطاء



الإسباني من أصل فلسطيني سيف أبو كشك



البرازيلي تياغو دي أفيللا

إلى الإفراج الفوري عن الناشطين، وفتح تحقيق جدي في مزاعم التعذيب، كما حث الحكومتين الإسبانية والبرازيلية على التدخل الدبلوماسي العاجل لضمان حماية مواطنيهما وعودتهما.

وفي السياق، كشف مركز «عدالة» الحقوقي عن تعرض نشطاء من «أسطول الصمود العالمي» لاعتداءات جسدية واحتجاز في ظروف قاسية عقب اختطافهم من المياه الدولية، مؤكداً أن إجراءات التحقيق معهم تخالف المعايير القانونية الدولية. وأفاد المركز بأن طاقمه القانوني التقى الناشطين للمرة الأولى منذ احتجازهما في سجن «شيكمة» بمدينة عسقلان، حيث نقلوا شهادات وصفها بـ«القاسية».

وبحسب إفادات الناشطين، فقد تعرّض تياغو أفيللا لاعتداء عنيف أثناء اقتحام السفن، حيث جُر على الأرض وتعرض للضرب المبرح، ما أدى إلى فقدانه الوعي مرتين، ولا يزال يعاني من كدمات وآلام حادة. فيما أكد سيف أبو كشك تعرضه لتقييد اليدين وتعصيب العينين، وإجباره على الاستلقاء لساعات طويلة، ما تسبب له بإصابات جسدية متعددة.

وأشار المركز إلى أن الناشطين أعلنوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازهما، مع استمرارهما في شرب الماء.

وكانت البحرية الإسرائيلية قد هاجمت، الخميس الماضي، سفن «أسطول الصمود» المتجهة إلى قطاع غزة، وسيطرت على عدد منها واعتقلت مئات النشطاء الدوليين الذين كانوا على متنها، في خطوة أثارت إدانات حقوقية واسعة.

يُذكر أن سفن الأسطول انطلقت من مدينة برشلونة الإسبانية في 12 أبريل/ نيسان، ووصلت لاحقاً إلى جزيرة صقلية الإيطالية، قبل أن تستكمل تحضيراتها للإبحار نحو سواحل اليونان، في إطار مهمة إنسانية تهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

إضافة إلى ظروف اعتقال قاسية تضمنت العزل لفترات طويلة، وإضاءة شديدة، وحرماناً من التواصل مع العالم الخارجي. واعتبر أن هذه الممارسات تمثل استغلالاً سياسياً للقضاء الإسرائيلي بهدف تهريب المتضامنين الدوليين السلميين ومنعهم من دعم الشعب الفلسطيني.

وشدد على أن اعتراض السفن المدنية في المياه الدولية يعد قرصنة بحرية واحتجازاً تعسفياً محظوراً بموجب القانون الدولي، داعياً السلطات الإسرائيلية

الإنساني وربطه بالإرهاب. وبيّن أن البحرية الإسرائيلية اختطفتها من المياه الدولية قبالة السواحل اليونانية، على بعد نحو ألف كيلومتر من قطاع غزة، قبل أن تمدد محكمة إسرائيلية احتجازهما بناءً على شبهات دون أدلة، تتعلق بـ«مساعدة العدو وخدمة الإرهاب».

وأكد المرصد أن الناشطين تعرضوا لانتهاكات جسيمة، شملت التعذيب الجسدي والنفسي، من بينها الضرب العنيف والتهديد بالقتل والاحتجاز المطول،

دوليين من عرض البحر، مؤكداً أن ما جرى يمثل تقويضاً خطيراً للعمل الإنساني وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ومطالباً بالإفراج الفوري عنهم وفتح تحقيق مستقل في الانتهاكات التي تعرضوا لها.

وأوضح المرصد، ومقره جنيف، في بيان صحفي، أمس، أن السلطات الإسرائيلية تواصل احتجاز الناشط الإسباني سيف أبو كشك والبرازيلي تياغو أفيللا، وتقدمهما للمحاكمة استناداً إلى اتهامات وصفها بـ«الباطلة»، تهدف إلى تجريم النشاط

مقايضة العدالة بالأموال.. هل تراجع السلطة عن ملاحقة (إسرائيل) مقابل «المقاصة»؟

مهما، خاصة في ظل تنامي التضامن الدولي مع الفلسطينيين، وانضمام دول عدة لدعم الدعوى، فضلاً عن تصاعد الضغوط السياسية على (إسرائيل). ويشير إلى أن هذا المسار القانوني أسهم في عزل حكومة الاحتلال دولياً، وإحراج قيادتها، وعلى رأسها بنيامين نتانياهو، في العديد من المحافل الدولية.

ويحذر من أي تراجع فلسطيني عن هذا المسار سيؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع الدولي، ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضاً على المستوى الأخلاقي والقيمي.

كما قد يُنظر إليه كمنح «صك براءة» للاحتلال من جرائم وصفت بأنها من الأوسع في العصر الحديث، خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية في غزة، والانتهاكات المتصاعدة في الضفة الغربية والقدس.

ويرى الصباح أن مثل هذه الخطوة، إن حدثت، ستؤدي إلى سخط شعبي واسع، وقد تُحدث شرخاً عميقاً بين الشارع الفلسطيني وقيادته السياسية، في وقت تتطلب فيه المرحلة تعزيز الوحدة الداخلية واستثمار الزخم الدولي المتنامي لصالح القضية الفلسطينية.

وتعكس هذه التصريحات حالة من الانقسام الحاد في تقييم أداء السلطة، وتطرح تساؤلات جوهرية حول التوازن بين الضرورات الاقتصادية والالتزامات الوطنية. ويكشف تداول هذه المفاوضات عن أزمة ثقة متفاقمة، ويضع القيادة الفلسطينية أمام اختبار صعب: إما المضي في مسار العدالة الدولية مهما كانت الكلفة، أو الانخراط في تسويات قد تُفسر على أنها تنازل عن حقوق أساسية للشعب الفلسطيني.

الشعب الفلسطيني».

ويرى حلوم في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن السلطة كان بإمكانها، منذ بداية العدوان، لعب دور أكثر فاعلية عبر التقدم بمذكرات رسمية إلى محكمة العدل الدولية، بما يعزز المسار القانوني الدولي لمحاسبة الاحتلال. ويشير حلوم إلى أن غياب التمثيل الفلسطيني الرسمي الفاعل في هذه المحافل يضعف القضية، رغم الزخم الشعبي والدولي الداعم.

ويؤكد أن الآليات القانونية الدولية، متى تم تفعيلها بشكل صحيح، يمكن أن تقضي إلى ملاحقة قادة إسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفرض قيود دولية عليهم، بما في ذلك أوامر توقيف أو تقييد الحركة. لكنه يشدد على أن ذلك يتطلب موقفاً فلسطينياً رسمياً واضحاً، لا سيما من الجهة التي يفترض أنها تمثل الشعب الفلسطيني.

في السياق ذاته، يربط حلوم بين ما يجري وبين ما يصفه بـ«تقييد دور السلطة»، معتبراً أن صمود الفلسطينيين في غزة والشنتات هو العامل الأساسي في استمرار القضية حية على الساحة الدولية، رغم ما يتعرض له القطاع من قصف مستمر وسقوط آلاف الضحايا.

من جانبه، يحذر الخبير في الشأن السياسي عدنان الصباح من خطورة هذه الخطوة، واصفاً إياها – إن تأكدت – بأنها «أكبر كارثة في تاريخ القضية الوطنية الفلسطينية».

ويرى الصباح في حديثه لـ«فلسطين»، أن التنازل عن المسار القانوني الدولي لمحاسبة (إسرائيل) على جرائمها في غزة لا يمكن تبريره بأي مقابل مالي، حتى لو كان بحجم عائدات المقاصة كاملة. ويؤكد الصباح أن القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية تمثل إنجازاً سياسياً وقانونياً

غزة/ نور الدين صالح:

تصاعد في الأوساط السياسية الفلسطينية حالة من الجدل والقلق، على خلفية تقارير تتحدث عن مفاوضات تقودها السلطة برام الله برئاسة محمود عباس، تهدف إلى إسقاط أو إضعاف الشكوى المقامة ضد (إسرائيل) في محكمة العدل الدولية بشأن ارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، التي كانت قد رفعتها جنوب إفريقيا، مقابل الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة (المقاصة).

هذه الخطوة تفتح باباً واسعاً للتساؤلات حول الأولويات السياسية والأخلاقية لقيادة السلطة في لحظة توصف بأنها من الأكثر دموية في تاريخ القضية.

وكانت مصادر عربية وفلسطينية كشفت أن السلطة بقيادة رئيس السلطة محمود عباس تخوض مفاوضات لإقناع جنوب أفريقيا والدول المتحالفة معها بسحب شكواها ضد (إسرائيل) من محكمة العدل الدولية لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، مقابل الإفراج عن أموال عائدات الضرائب «المقاصة» المحتجزة لدى الاحتلال.

وأكدت المصادر لموقع «أوروبا بالعربي» أن مفاوضات، وصفت بالمتقدمة، تجري بين السلطة، بمبادرة من رام الله، مع 13 دولة وسيطة، معظمها غربية، كي يطلب عباس رسمياً من جنوب أفريقيا، والدول التي انضمت للدعوى القضائية المرفوعة ضد (إسرائيل) منذ نهاية العام 2023، سحب الشكوى من أمام محكمة العدل الدولية، مقابل أن تفرج (إسرائيل) عن أموال المقاصة.

الدبلوماسي الفلسطيني الأسبق د. ربحي حلوم انتقد أداء السلطة تجاه قطاع غزة، معتبراً أنها «منشغلة بتأمين مواردها المالية على حساب دماء

مجلس سلطة النقد الجديد... بين التغيير الإداري وضغوط الأزمة الاقتصادية في غزة

غزة/ رامي رمانة:

في ظل القرار الأخير بإعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، تتباين وجهات النظر في الشارع الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، بين من يرى في هذا التغيير خطوة إدارية محدودة الطابع، ومن يعلق أملاً على أن يشكل بداية لتحول فعلي في السياسات النقدية والمالية التي تمس حياة المواطنين اليومية. ويأتي هذا الجدل في وقت تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية، ما يجعل أي تغيير في إدارة القطاع المصرفي محل متابعة دقيقة من المواطنين والقطاع الخاص.

تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1994 بموجب «بروتوكول باريس الاقتصادي»، باعتبارها مؤسسة عامة مستقلة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الأراضي الفلسطينية. وبموجب قانونها رقم (2) لسنة 1997، تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الإشراف على الجهاز المصرفي، وتنظيم عمل البنوك ومؤسسات الإقراض والصرافة، إضافة إلى إصدار التعليمات الناظمة للقطاع المالي بما يضمن سلامة واستقرار النظام المصرفي.

يصف المواطن سميح أبو فارس الواقع المالي في قطاع غزة بأنه يزداد تعقيداً في ظل شح السيولة النقدية وضعوبة الوصول إلى الأموال المودعة في البنوك، إلى جانب استمرار الخصومات على الحسابات والرواتب.

ويؤكد لصحيفة «فلسطين» أن الأولوية في هذه المرحلة يجب أن تكون لمعالجة هذه الإشكالات بشكل مباشر ولملموس، بدلاً من الاكتفاء بتغييرات على مستوى الهياكل الإدارية لا تعكس سريعاً على حياة المواطنين اليومية.

من جهته، يتحدث المهندس نبيل أبو معيقل، الرئيس السابق لاتحاد المقاولين، عن أهمية أي تغيير محتمل في مجلس سلطة النقد، معتبراً أن هذه الخطوة قد تحمل أثراً إيجابياً إذا جاءت ضمن تغيير أوسع في التوجهات والسياسات، خاصة فيما يتعلق بقطاع غزة.

وأوضح أبو معيقل، ممثلاً عن القطاع الخاص، أن المرحلة الحالية تتطلب معالجة جادة لملف الحسابات المصرفية، من خلال فك القيود المفروضة على آلاف الحسابات التي تضرت دون مبررات كافية، إلى جانب دعم حسابات

القطاع الخاص بما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي. كما شدد على ضرورة وقف إغلاق الحسابات السليمة التي لا توجد عليها مخالفات قانونية.

وفي المقابل، أكد أبو معيقل أهمية اتخاذ إجراءات حازمة بحق الحسابات المرتبطة بالفساد أو الاستغلال، مشدداً على أن تحقيق العدالة يتطلب التمييز بين الحسابات القانونية وتلك التي تستوجب المساءلة.

بدوره، دعا الخبير الاقتصادي سمير الدقران لقطاع النقد الفلسطينية إلى ممارسة دور أكثر حزمًا في إدارة العلاقة بين المصارف والمواطنين، خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة التي يعيشها قطاع غزة. وأكد أن الأداء الحالي لسلطة النقد لا يزال «ضعيفاً» ولا يرتقي إلى مستوى التحديات الاقتصادية المعقدة.

وشدد الدقران على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف عن المقترضين، مقترحاً إعادة جدولة القروض عبر تخفيض قيمة القسط الشهري بنسبة تصل إلى النصف مع تمديد فترة السداد. كما طالب بتعديل سياسات الاقتطاع من الرواتب لتصبح بحد أقصى 25% بدلاً من النسبة الحالية التي قد تصل إلى 50%، معتبراً أن ذلك يضمن الحد الأدنى من السيولة للأسر.

وفي السياق ذاته، دعا الخبير الاقتصادي سلطة النقد إلى إصدار قرار ملزم للبنوك بوقف الاقتطاعات خلال أشهر الأعياد، موضحاً أن الأعباء المالية الإضافية في هذه المواسم تتطلب «حماية كاملة للراتب» لتمكين المواطنين من تلبية احتياجاتهم الأساسية دون ضغوط بنكية إضافية.

وعلى المستوى التاريخي، شهد مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية حضور عدد من الشخصيات القادمة من قطاع غزة، من بينهم فؤاد بسيسو وجهاد الوزير وعزام الشوا. إلا أن هذا الحضور تراجع في السنوات الأخيرة لأسباب مرتبطة بالواقع السياسي والانقسام الجغرافي، ما يثير تساؤلات حول مستوى التمثيل والتوازن الجغرافي داخل مؤسسات صنع القرار المالي في فلسطين.

غاب دون أثر...

قصة اختفاء حماد شاكر حماد
ترك عائلته بين الأمل والمجهول

والطعام بالكاد متوفر، وكل شيء يحتاج إلى جهد مضاعف». ورغم ذلك، يؤكد أن شقيقه لم يكن يعاني من أي مشكلة تدفعه للاختفاء أو المغادرة.

مع الساعات الأولى لاختفائه، بدأت العائلة رحلة بحث مضنية، لكنها اصطدمت بتضارب الروايات.

«قال أحدهم إنه رآه في وسط خان يونس، وآخر قال إنه كان متجهاً نحو منطقة العلم، وهي منطقة شديدة الخطورة».

ويضيف: «أكثر ما علق في ذهني شهادة شخص أثق به، قال إنه رآه متجهاً نحو منطقة العلم بعد الأوكاخ بنحو 150 متراً».

لكن، رغم ذلك، لم تتضح الحقيقة. «بعد أيام، ظهرت روايات أخرى عن مشاهدته في أماكن مختلفة، لكن دون أي دليل».

بحث بلا نتيجة

لم تدخر العائلة جهداً في البحث عن حماد. «فتشنا المستشفيات، وتواصلنا مع جهات عديدة، دون أي نتيجة»، يقول مصطفى.

كما أبلغ مؤسسات دولية وحقوقية، منها الصليب الأحمر ومؤسسات مختصة بمتابعة المعتقلين، لكن دون رد حاسم.

حتى خلال فترات الإفراج عن أسرى، استمر في البحث: «كنت أسأل كل من خرج: هل رأيتموه؟ هل سمعتم باسمه؟ لكن لم

أحصل على أي معلومة». الاشتباه في توجه حماد نحو منطقة «العلم» زاد من قلق العائلة، نظراً لخطورتها وصعوبة الوصول إليها.

كما حاولت العائلة التحقق من جثامين عُثر عليها في محيطها، لكن دون تطابق مع مواصفات حماد، الذي كان يرتدي قميصاً مخططاً بالأبيض والأزرق، ويحمل حقيبة سوداء، ولديه علامة مميزة في قدمه.

كان حماد يبلغ 31 عاماً عند اختفائه، متزوج ولديه طفل وحيد لم يتجاوز الرابعة من عمره.

يقول شقيقه: «ابنه كبر اليوم وهو لا يعلم أين والده». فيما كانت زوجته خارج القطر وقت اختفائه، ولم تتمكن من توديعه.

تمر الأيام، وتبقى القصة مفتوحة على كل الاحتمالات؛ لا دليل على حياته، ولا تأكيد على وفاته.

«ما زلنا نبحث حتى اليوم، ولو بأمل ضئيل»، يقول مصطفى.

وفي خيمة النرويج، ما يزال مكان حماد محفوظاً، كأن العائلة تركت له مساحة للعودة... عودة طال انتظارها، ولم تأت بعد.

غزة/ مريم الشوبكي: في خيمة نزوح بسيطة على رمال مواصي رفح، تحولت لحظة عادية إلى بداية حكاية قاسية من الفقد والانتظار. منذ أواخر أغسطس/ آب 2024، اختفى الشاب حماد شاكر حماد دون أن يترك خلفه سوى أسئلة معلقة، وعائلة تبحث عن أي خيط يقودها إليه، وسط واقع يزداد قسوة وعموضاً.

يروي مصطفى، شقيق حماد، تفاصيل اليوم الأخير وكأن الزمن توقف عنده: «عدت من عملي عصرًا، وجلسنا نتناول الطعام معًا وتبادل الحديث والضحك كأني يوم عادي». لم يكن في سلوك حماد ما يثير القلق، قبل أن ينهض فجأة ويغادر الخيمة.

«سألته: إلى أين تذهب؟ فقال: سأعود حالاً... ثم خرج».

كانت تلك آخر كلماته. ومنذ 27 أغسطس/ آب 2024، لم يعد.

نزوج قاس وظروف خانقة

قبل اختفائه، كانت العائلة قد تزحقت قسراً من حي الجنبية شرق رفح إلى منطقة المواصي غرباً، حيث أقاموا خيمة وسط آلاف النازحين. هناك، بدأت حياة شاقّة تتفكّر إلى أبسط مقومات العيش.

يقول مصطفى: «كنا نعيش ظروفًا قاسية جدًا؛ المياه شحيحة،

22 ألف قصة فقد

أراهم غزة.. حين تتحول الأم إلى وطن كامل لأطفالها

إلى بيتنا... ولا أملك إجابة». ورغم كل ذلك، ترى في عملها طوق نجاة. تقول: «الخيطة ليست مجرد عمل... هي وسيلتي لأبقى واقفة». تحلم بأن تمتلك يوماً ماكينة خياطة أفضل، وأن تفتح مشروعاً صغيراً، لكنها تدرك أن الطريق طويل. تختتم بعبارة تختصر كل شيء: «أنا لا أبحث عن حياة مرفهة... فقط أريد أن أربي أطفالي بكرامة». بين الخيط والإبرة، تنسج أحلام قصة صمود يومية، تثبت فيها أن المرأة الغزية، رغم كل شيء، قادرة على إعادة تشكيل الحياة من بين الركام.

تسمح لنفسها بالبكاء بصمت، حتى لا يسمعا أحد. أكثر ما يؤلمها ليس الفقر فقط، بل الشعور بالعجز. تقول: «لو كان لدي عمل، أي عمل، لكنك قادرة أن أوفر لهم شيئاً... لكن الحرب أخذت كل شيء». ومع ذلك، تحاول أن تخلق روتيناً بسيطاً يحفظ لأطفالها بعض الإحساس بالحياة، فتجمعهم حولها، تحكي لهم قصصاً عن والدهم، وتزرع فيهم أملاً هشاً. تصيف: «أخاف أن يكبروا وهم يشعرون بالنقص... أريد لهم أن يتعلموا، أن يعيشوا حياة أفضل، لكنني لا أعرف كيف». بين الخوف والأمل، تعيش منيرة يوماً، تقاوم الانهيار، وتتشبث بدور لم تختره، لكنه فرض عليها بقسوة.

النساء، مقابل توسع اقتصاد هش يعتمد على المساعدات. لا تمثل أزمة مؤقتة، بل تهدد بإعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال، ما لم يتم الانتقال من الإغاثة إلى التمكين الاقتصادي المستدام، وإدماج النساء في عملية الإنتاج وإعادة الإعمار.

تحويل ألمها إلى قوة دافعة، ولو مؤقتة، لحماية أطفالها من الانهيار. إنها حياة تعاد صياغتها قسراً، في ظاهرها تتبدل الأدوار الاجتماعية، وتصبح الأم هي الأب، والمعلم، والحارس، والملاذ الأخير.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفع الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ إعلام حكم / غيابي
بحق المدعى عليه بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه/ محمود عثمان محمد دخان من عراق سويدان وسكان جمهورية مصر العربية ومجهول محل الإقامة فينا الآن وآخر محل إقامة له خان يونس مقابل الساند بيتش ويحمل هوية رقم (975800764). لقد حكم عليك من قبل محكمة رفع الشرعية الابتدائية في الدعوى أساس 2025/23 وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والمتكونة بينك وبين المدعية/ أسمهان محمد عبد الله الحو من بينا وسكان رفح وتحمل هوية (903115434) وكيلها المحاميان/ محمد اللحام وأميرة فارس، بالتفريق بينك وبينها بطلقة واحدة بائنة ببنونة صغرى دفعا للضرر الحاصل لها منك بسبب الشقاق والنزاع وقررت بينكما بهذه الطلقة البائنة ببنونة صغرى وأن على المدعية أسمهان المذكورة العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه وأنها لا تحل له إلا بغير عقد جديدين ما لم تكن هذه الطلقة مسبوبة بطلقتين أخريين ولها الحق في التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكَفاء بعد انقضاء عدتها الشرعية منه واكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية، وضمنتك الرسوم والمصروفات القانونية، وخمسون ديناراً أردنياً أجرة أتعاب محامية المدعية أسمهان المذكورة حكماً وجاهياً بحق المدعية أسمهان المذكورة قابلاً للاستئناف غيابياً بحق المدعى عليه محمود المذكور قابلاً للاعتراض والاستئناف موقوف النفاذ على تصديق محكمة الاستئناف الشرعية وتابعا له، لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر 2026/5/5م

قاضي ورئيس محكمة رفع الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعة الشرعية

إعلان صادر عن محكمة الشجاعة الشرعية

إلى السيدة/ شبنة عثمان عصمان مرار بطاقة شخصية جزائرية رقم (110861896) من الجزائر ومجهولة محل الإقامة الآن في دولة ألمانيا، نبلغك بأن زوجك/ معاذ جبر عبد الهادي سالم هوية رقم (403665185) من بيت لاهيا ومقيم الآن في ألمانيا قد قام بتطبيقك بطلقة واحدة رجعية بعد الدخول حال غيابك بتاريخ 2026/3/17م وأن عليك العدة الشرعية اعتباراً من تاريخ وقوع الطلاق في 2026/3/17م وذلك بواسطة وكيله/ محمود يوسف محمد الحبل والمسجلة لدى محكمة الشجاعة الشرعية بتاريخ 2026/3/17م سجل (2026) عدد (159)، لذا جرى تبليغك بالطلاق المذكور حسب الأصول وحرر في 2026/5/5م.

رئيس محكمة الشجاعة الشرعية
القاضي الشرعي/ محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

مذكرة تبليغ قرار استئنافي - جديدة

إلى المدعى عليه/ حسن يوسف حسن النجار من برقة وسكان النصيرات سابقاً ومجهول مكان الإقامة في ألمانيا الآن، لقد عادت أساس 2026/43 وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المتكونة بينك وبين المدعية/ رشا عاطف خميس درباس من بربر وسكان جباليا من مقام محكمة الاستئناف الشرعية في خان يونس "مصدقة" بموجب القرار الاستئنافي رقم (24) المؤرخ في 2026/4/8م، ولك حق الطعن أمام مقام المحكمة العليا الشرعية خلال عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا القرار، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/4/30م

رئيس محكمة الوسطى الشرعية
فضيلة الشيخ/ محمد عدلي الشاعر

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية الابتدائية

الموضوع / مذكرة تبليغ شهادة طلاق

المستدعى صدها/ انسام رأفت أحمد الشريف من غزة والموجودة حالياً في جمهورية مصر العربية من مواليد 2004/3/14م هوية رقم (40982651)، نعلمك بأن زوجك غير الداخل بك ولا مختلي بك خلوة صحيحة أو فاسدة / أحمد عماد محمد أبو شومر من غزة وسكانها من مواليد 1995/2/9م هوية رقم (400561718) قد أوقع عليك طلقة واحدة بائنة ببنونة صغرى قبل الدخول وقيل الخلوة حال غيابك لدى محكمة الشيخ رضوان الشرعية بتاريخ 2026/4/14م حسب الأصول، لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 26/ شوال/ لسنة 1447هـ هجري وفق 2026/04/14م.

قاضي محكمة الشيخ رضوان الشرعية
القاضي الشرعي الدكتور/ محمود صلاح فروخ

حين يُجرّم التضامن وتختطف الإنسانية في عرض البحر



د. أميرة فؤاد النحال

ليست هذه الحكاية مجرد حادثة احتجاز في عرض البحر، ولا تفصيلاً عابراً في سجل الانتهاكات الممتد؛ هذه كانت لحظة كاشفة لانقلاب المعايير، حيث تُعاد صياغة الأخلاق بلغة القوة، ويُعاد تعريف القانون وفق مزاج الهيمنة، في مشهد مُحمل بالدلالات، يتحول أسطول مدني يحمل إغاثة إلى هدف أمني، ويُعاد توصيف الفعل الإنساني بوصفه تهديداً، بينما تدار آلة القمع بثقة من يعتقد أن الرواية تُصنع لا تُحاسب. هنا، لا يُختطف ناشطان فحسب، هو اختطاف لفكرة التضامن ذاتها، ويُجرّد الضمير العالمي من أدواته، في اختبارٍ فاضح لحدود ما تبقى من منظومة القيم الدولية.

* ما يجري هو جزء من نبذة أوسع يمكن تسميتها "هندسة التجريم الإنساني" حيث تُعاد برمجة الوعي الدولي لقبول معادلة معكوسة: الإغاثة تُدان، والحصار يُبرّر، والضحية تستجوب بدل أن تُصنّف*. إن اختطاف ناشطي أسطول الصمود، وما رافقه من عزل وإضراب عن الطعام وتهديدات، يُقرأ ضمن استراتيجية أشمل تهدف إلى ردع التضامن وخلق كلفة سياسية وأخلاقية لكل من يفكر في كسر الطوق المفروض على غرّة، إنها محاولة لإعادة ترسيم حدود الفعل الإنساني، بحيث يصبح الاقتراب من الضحية مخاطرة، لا واجباً.

في هذا السياق، يتبدى البحر كمساحة سيادية مؤمّمة بالقوة، تُمارس فيها سياسة المصادرة العابرة للحدود؛ حيث تنتهك القوانين الدولية باسمها، ويُستدعى الأمن لتبرير ما هو في جوهره قمع سياسي، وبينما تتكشف تفاصيل التحقيقات والتهديدات، تتعزى منظومة كاملة من الردع الرمزي التي تسعى لتفكيك أي إمكانية لتشكّل ضغط دولي شعبي فعال.

إنها ليست معركة على متن سفينة، هي معركة على تعريف المعنى: من يملك حق تسمية الفعل؟ ومن يحدد متى يصبح التضامن جريمة؟ في هذا الاشتباك تختبر مصداقية النظام الدولي برمته، وقدرته على حماية الحد الأدنى من القيم التي يدعى تمثيلها.

كيف يُعاد تعريف الإغاثة كتهدية أمني؟

لم يعد القمع بحاجة إلى مبررات تقليدية، بقدر ما أصبح يحتاج إلى سردية

مُحكّمة تُعيد ترتيب المفاهيم من جذورها، في هذا السياق، تُستهدف قوالب الإغاثة بوصفها خطراً رمزياً يهدد بنية الرواية الرسمية، هنا تتجلى هندسة التجريم الإنساني كأداة متقدمة، تقوم بنشويه الفعل وتُعيد توصيفه من الداخل، فالإغاثة تُقدّم كاختراق، والتضامن كتحريض، والحضور المدني كتهدية أمني عابر للحدود.

وهنا تتحول الإغاثة من قيمة أخلاقية إلى ملف أمني، وتُستبدل لغة الحقوق بلغة الاشتباه، في عملية مقصودة لـ "تأميم الضمير" وإخضاع لمنطق السيطرة.

تقنيات كسر الإرادة وصناعة الخوف العابر للحدود ما يحدث داخل غرف العزل هو قلب الاستراتيجية، فالعزل هنا يُمارس كأداة تفكيك نفسي ممنهج، تستهدف إعادة تشكيل وعي الفرد عبر الإرباك الحسي والإجهاد الذهني، الإضاعة المستمرة، البرودة القاسية، الحرمان من النوم، وتعصيب العينين، كلها ليست ممارسات عشوائية، ولكنها عناصر في منظومة تُعرف بـ "الردع الإدراكي".

هذه التقنيات تُصمّم لكسر الجسد وإنتاج رسالة تتجاوز الجدران: أن كلفة التضامن وجودية، وهنا يتحول المعتقل إلى منصة بث قمعي، يُعاد عبرها توجيه الخطاب إلى الخارج، فكل من يقترب من هذا الفعل، سيدفع الثمن ذاته.

سيادة البحر أم سيادة القوة؟ في عرض البحر، حيث يُفترض أن تسود قواعد القانون الدولي، يتكشف واقع مختلف، وهو أن الجغرافيا صارت تُحدّد بالقوة، ما جرى يُمثل تجسيد حيّ لمفهوم السيادة المتحرك حيث تنتقل حدود السيطرة مع البندقية، ويُفرض الإرادة السياسية خارج الإطار القانوني.

إن انتهاك العمياء الدولية هنا يُقرأ كأعلان ضمني بأن القانون صار أداة انتقائية يتم استدعاؤه حين يخدم، وتجاوزته حين يعيق، وبهذا يتحول البحر من فضاء مشترك إلى مجال سيطرة مؤقتة، تُعاد فيه كتابة قواعد الاشتباك وفق موازين القوة لا النصوص.

هذا النمط من الممارسة يعكس تحولاً أخطر، من سيادة الدولة إلى سيادة الفعل العسكري، حيث يتمدّد ممارسات السلطة خارج حدودها دون مساءلة، وهنا يُختطف المفهوم قبل أن يُختطف الأفراد، فمن يملك حق العبور؟ ومن يحدد متى يصبح البحر منطقة مغلقة؟

تجريم التضامن.. من فعل أخلاقي إلى تهمة سياسية

التضامن، في جوهره، فعل أخلاقي يتجاوز الحدود والهويات، لكن في هذه الحالة، يُعاد إنتاجه كفعل مُدان، يُلحق ويُحاصر ويُعاد توصيفه ضمن

قاموس الجريمة، وأصبح التضامن يُمثل انحرافاً سياسياً يستدعي الردع، فالتضامن، حين يتوسع، يُربك موازين السردية، ويُهدد احتكار الرواية، لذلك يُعاد تفكيكه عبر شيطنته الخطائية وربطه بخطاب الخطر، ليُصبح الانخراط فيه مخاطرة.

والأخطر أن هذا التجريم يُمارس عبر إعادة تطبيع الخوف داخل الفضاء الدولي؛ حيث تبدأ الحركات التضامنية بمراجعة أدواتها، وتُعاد صياغة أولوياتها تحت ضغط الكلفة.

في هذه المعادلة، يُستهدف الناشط لأنه يُذكر العالم بما يجب أن يكون عليه، ولذلك فإن تجريمه هو في جوهره محاولة لإسكات هذا التذكير، وإعادة تعريف الممكن بما يتوافق مع حدود القوة، لا حدود الحق.

اقتصاد الحصار وإدارة الاختناق الحصار هنا يُعبّر عنه ببنية اقتصادية-سياسية متكاملة يمكن توصيفها بـ "اقتصاد الاختناق المدار"؛ حيث يُراد أن يُدار موت المكان ببطء، وفق معادلة دقيقة تُبقيه على حافة الانهيار دون أن يسقط كلياً، في هذا النموذج، تتحول غرّة إلى مساحة مُبرمجة على الحد الأدنى من الحياة، تُقاس فيها السلع، وتُراقب فيها الأنفاس، ويُعاد تعريف الاحتياج بما يتناسب مع سقف السيطرة.

ضمن هذا السياق، يُفهم من استهداف أسطول الصمود كتهدية مباشر لهذه المنظومة. فكل كسر للحدث يمثل خلخلة في معادلة الضبط، ويُعيد فتح سؤال السيادة على الإمداد والحياة، إن إدخال قافلة إغاثة، أو حتى محاولة إدخالها، يُعد بمثابة إعلان أن الحصار قابل للاختراق، وهذا ما لا يمكن السماح به في منطق الإدارة المحكمة للأزمة.

لذلك، يُقمع الفعل قبل أن يتحقق، وتُستهدف الرمزية قبل المادية، لأن الخطر الحقيقي لا يكمن في ما تحمله السفن، ولكن في ما تمثله: إمكانية كسر الاحتكار، وإعادة توزيع القوة، ولو على مستوى المعنى، هنا يصبح الحصار نظاماً إنتاجياً للأزمة، يحتاج إلى الاستمرار، ويقاوم أي محاولة لتعطيله حتى لو جاءت على هيئة تضامن.

القانون الدولي بين النص والتوظيف.. ازدواجية المعايير كأداة هيمنة في الظاهر،* يبدو القانون الدولي منظومة متماسكة من القواعد والمواثيق، لكن في الممارسة، يتكشف كأداة انتقائية، تُفعل حين تخدم، وتُجمد حين تُجرّم. ما جرى في عرض البحر يكشف بوضوح هذا الانفصال بين نص القانون وسياسة تطبيقه، حيث يُنتهك القانون، وأيضاً يُعاد توظيفه ليطغى انتهاكه.

إنّنا أمام ما يمكن تسميته "تسييل الشرعية"؛ إذ تُفقد القواعد صلابتها،

وتُعاد صياغتها وفق ميزان القوة، تُدان أفعال في سياق، وتُبرّر ذاتها في سياق آخر*، ليس بناءً على اختلاف الوقائع، ولكن على اختلاف الفاعلين، وهنا تتحول ازدواجية المعايير من خلل إلى أداة هيمنة، تُستخدم لإعادة إنتاج النظام الدولي على أساس غير متكافئ.

الصمت الدولي في مثل هذه الحالات يُقرأ كموقف مُشْفَر، يُضفي شرعية ضمنية على الفعل، ويُعيد رسم حدود المقبول، فحين لا يُحاسب الانتهاك، يتحول إلى سابقة، وحين تتكرر السابقة، تُصبح قاعدة، وهكذا لا يُهدّد القانون فقط، ولكن يُفَرِّغ من مضمونه، ليبقى إطاراً شكلياً يُستخدم عند الحاجة، ويُتجاوز عند الضرورة السياسية.

معركة الرواية.. من يكتب القصة ومن يحدد موقع الضحية؟ في موازاة الفعل الميداني، تدور معركة لا تقل شراسة: معركة على الرواية، فالقضية لم تعد فقط ما حدث، ولكن كيف يُروى، ومن يملك سلطة السرد، هنا تتجلى هندسة الرواية كامتداد مباشر للفعل السياسي، حيث تُعاد صياغة الحدث ضمن قوالب لغوية تُعيد ترتيب الأدوار: المعتدي يصبح مدافعاً، والضحية تتحول إلى مُشتبه به.

الإعلام في هذا السياق، يعمل كفاعل تأويلي يُنتج الدلالة، ويُحدد موقع كل طرف داخل القصة، عبر مفردات محسوبة، وعناوين مُشْفرة، وصور منتقاة، يُعاد بناء الواقع بما يتناسب مع الرواية المهيمنة، وهنا لا يُحجب الحدث، ولكن يُعاد تأطيره، بحيث يُفهم ضمن سياق مُسبق، يُفرض الفعل من معناه الأصلي.

لكن هذه المعركة ليست محسومة. فمع اتساع الفضاء الرقمي، وتعدد مصادر السرد، تظهر شقوق في احتكار الرواية، تُتيح إمكانيات لإعادة تقديم الحدث من زاوية أخرى، غير أن هذه الإمكانيات تبقى مُهددة بالتشويش، والتضليل، والإغراق المعلوماتي، ما يجعل الصراع على الرواية مفتوحاً، وممتداً، ومركباً في تحديد من يُرى، ومن يُنسى.

في نهاية هذا المشهد، لإي عودة السؤال: ماذا حدث في عرض البحر؟ ولكن: ماذا تبقى من المعنى بعد أن أُعيد تعريفه بالقوة؟ حين يُجرّم التضامن، ويُدار الحصار كاقْتِصاد، ويُستدعى القانون ليُبرّر انتهاكه، وتُكتب الرواية بيد من يملك السلاح، فنحن نواجه نظاماً كاملاً لإعادة تشكيل العالم وفق مقياس الهيمنة.

لكن الحقيقة التي لا يمكن مصادرتها، أن كل محاولة لكسر الإنسان تُنتج وعياً جديداً، وكل حصار يُؤلّد ثغرة، وكل رواية مفروضة تُقابل بسرد مضاد. هنا، لا تنتهي المعركة عند سفينة أوقفت، ولكن تبدأ عند سؤال لا يمكن قمعها: من يملك الحق في أن يُنقذ، ومن يملك الجرأة على أن يرفض تعريف الجريمة كما يُملئ عليه؟

فساد الكيان الصهيوني في ضوء سورة الإسراء وأبعاد الوعد الإلهي



علي المرشدي

لمشاريع الكيان الصهيوني، والتضحية بكل غالٍ ونفيس من أجل دحر هذا الكيان الغاصب. وإن الذين يسارعون لنيل رضا هذا الكيان الزائل سيندمون حين يدركون أن النصر آت، وهو آت لا محالة، ما دام هناك من يرفع راية الجهاد. تلك سنن الله في الأرض، ومن سنن الله أن الظلم لا يدوم وإن طال زمانه. ولنا فيما يجري اليوم على ساحات العز والشرف في طهران وغرّة ولبنان واليمن والعراق شواهد حية تحكي عجز الآلة الصهيونية والأمريكية أمام إرادة المقاومة، وفشلها في تسجيل أي انتصار عسكري على أرض الواقع. بل الواقع يسجل تراجعاً شعبياً لقادتهم وانقلاباً داخل دولهم بسبب عدم تحقيق ما توهموا أنهم قادرون على تحقيقه بما يملكون من قوة مادية وتكنولوجية وعسكرية تفوق بمئات المرات ما عند حركات المقاومة في غرّة وجنوب لبنان، بل لا يمكن المقارنة فيما يملك كل من الفريقين، إلا من حيث الإيمان والتوكل على الله، الذي مَنَّ الله بهما على المقاومة (لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا). لِيُتَبَرِّرُوا فساد وعلو الكيان الصهيوني، انتصاراً للحق والمظلومين، وقصاصاً من الباغي عما ارتكبت يدها من جرائم، وعداً غير مكذوب. (فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبرأوا ما علوا تبييراً) (الإسراء: ٧). سنّة الله تعالى في خلقه، فلا يفتر أحد بالإمهال، فإنه ليس بإمهال. إن الله يمهّل ولا يهمل، وكل أجال محدودة مهما طالت. ولقد توعد الله الظالمين بالهلاك، فقال تعالى: (وَكذلك أخذ ربك إذا أخذ بالإمهال. إن الله يمهّل ولا يهمل، وكل أجال محدودة مهما طالت. ولقد توعد الله الظالمين بالهلاك، فقال تعالى: (وَكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذها أليم شديد) (هود: ١٠٢). (والله غالبٌ على أمره) (يوسف: ٢١)، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

إن دماء المسلمين في طهران وغرّة ولبنان، في العراق واليمن، في سوريا والسودان، ها هي تتوقد في ساحات الجهاد مشاعل نصر تحرق الاستكبار، وتضوئ من صبر الثكالي لأمهات الشهداء زغاريد فرح بحياة كريمة ترفل بالعرز والكرام، لـ (رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فنهم من قضي نحبهم ونهنم من يبننظروا وما بدّلوا تبدّلاً) (الأحزاب: ٢٣).

دمار وحصار، حياة تحت الأنقاض، دماء تستغيث بأمة كانت خير الأمم لعلها تمد يداً أو ترد معتدياً أو تنطق حرفاً يخفف ألمها، فإذا بأمتنا جنة هامدة لا نبض فيها ولا حياة، تلك مفردات يومية في غرّة ومثلها في جنوب لبنان، يبدأ على ارتكابها الكيان الصهيوني بإضرار عجيب وسلوك غريب يكشف عن نهم مريع للحرب، رافضاً أي مفاوضات حقيقية لوقف لإطلاق النار في غرّة ولبنان على حد سواء، منتهاكاً كل اتفاق يُبرم لإجهاض أي فرصة سلام عادل لفرض واقع جديد على الأرض، مستغلاً تقاعس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن القيام بواجباتهم استجابة لسيدهم في البيت الأبيض صاحب الفيتو المشؤوم بكل ما يتعلق بالكيان الصهيوني. ففي يونيو 2025، حصل قرار يدعو إلى "وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار" في غرّة على تأييد 14 عضواً من أصل 15 في مجلس الأمن، لكنه سقط بفعل الفيتو الأمريكي.

ومع وجود الشيطان الأكبر، يتكرر ذات السيناريو المخزي في سبتمبر 2025، حيث استخدمت أمريكا حق النقض ضد مشروع قرار آخر كان من شأنه أن يجبر إسرائيل على رفع القيود عن المساعدات الإنسانية لغرّة، لضييف وصمة عار في جبين الإنسانية أمام إبادة جماعية تحدث على مرأى الجميع. ومع ازدواجية المعايير في المحاكم الدولية تنكشف قُبْح أصحاب القرار الدولي، فمع إصدار قرارات اعتقال بحق قادة الكيان بتهم استخدام التوجيع كسلاح حرب وجرائم ضد الإنسانية، كانت النتيجة تجاهلاً تاماً، بل وفرض عقوبات على أعضاء المحكمة أنفسهم!

إنها *سخرية مريرة أن تصدر مؤسسة دولية قراراً ثم تتخلى عنه الدول التي أنشأتها*. و مع غياب الردع يُمنح الكيان الصهيوني شعوراً بأنه فوق القانون، ليستمر في غيه وإجرام وظفائه وفساده ليلعوا في الأرض، حيث شاء الله الحكيم (لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا) (الأنفال: ٤٤)، و (لِيَمِيزَ الْخبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) (آل عمران: ١٧٩) من المسلمين والعرب في ظل ما يجري على أمتنا من تكالب قوى الاستكبار والطغيان، لتستبين المواقف وتظهر المعادن التي باتت منقسمة بين موقف تأييد للكيان الصهيوني معلنة صراحة: تفهمها لحق الكيان الصهيوني في الدفاع عن نفسه، فتقدم له الدعم والإسناد، متجاهلة ما يقوم به من مجازر بحق شعب أعزل. إن موقف تلك الدول يمثل وصمة عار في جبين الأمة.

فيما *تبدي بعض الدول تواطؤاً ضمئياً في دعم الكيان الصهيوني في حربه ضد حركات المقاومة في غرّة وجنوب لبنان، مكتفية في أحسن الأحوال بمواقف الاستنكار اللفظية*، وما يحز في النفس أن بعض الدول العربية والإسلامية تتعامل مع أمن الكيان الصهيوني كخط أحمر، بينما



«ننتظر عودتك يا أبي..» بتول تطارد مصير والدها المفقود

غزة/ جمال غيث:

في خيمة صغيرة لا تقي حر الصيف ولا برد الشتاء، تجلس بتول عرفات (16 عامًا) تحدق في صورة والدها المعلقة على قطعة قماش مهترئة، كأنها تحاول استعادة حضوره الغائب منذ سنوات.

إلى جانبها، والدتها عطف، التي لم تتوقف عن البحث عن أي خبر يطمئن قلبها على زوجها، الأسير محمد عرفات، الذي اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي في السابع من ديسمبر/كانون الأول 2023، ومنذ ذلك الحين انقطعت أخباره تمامًا.

تنتقل بتول ووالدتها بين الفعاليات التضامنية مع الأسرى ولقاءات المحررين، لعلهما تعثران على خيط يقودهما إلى مصير الأب الغائب. وتقول بتول لصديقة «فلسطين»: إن آخر مرة رأت فيها والدها كانت قبل يوم من اقتحام قوات الاحتلال منزل أحد أقاربهم في حي الزيتون شرق مدينة غزة، حيث كانوا قد نزحوا هربًا من القصف.

وتصف تلك اللحظات بأنها كانت مليئة بالرعب؛ إذ داهم الجنود المنزل وهم مدججون بالسلاح، وشرعوا في الصراخ وإطلاق النار بشكل عشوائي، قبل أن يجبروا النساء والأطفال على التوجه نحو جنوب القطاع. وخلال ذلك، فصل الرجال عن النساء، وجرى اعتقال والدها وعدد من أقاربهم، بعد تجريدهم من ملابسهم واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

ومنذ تلك اللحظة، لم تتلق العائلة أي معلومات مؤكدة عن مصيره، وسط مخاوف متزايدة من تعرضه للإخفاء القسري والتنقل بين السجون دون أي تواصل مع العالم الخارجي.

دموع الفقد

تقول بتول إن عائلتها تعيش حالة من التشتت والانكسار، ليس فقط بسبب غياب الأب، بل أيضًا نتيجة فقدان المنزل الذي دُمّر خلال الحرب في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. وتضيف أن العائلة، المكوّنة من أم وخمسة أبناء، اضطرت للعيش في خيمة قرب منطقة الصناعة، حيث تواجه ظروفًا إنسانية قاسية في ظل نقص أبسط مقومات الحياة.

وتوضح أن أشقاءها: عمر (15 عامًا)، فؤاد (13 عامًا)، جود (10 أعوام)، وغيث (6 أعوام)، يفتقدون والدهم بشدة، ويقضون أوقاتًا طويلة في النظر إلى صورته، فيما تنهمر دموعهم وهم يدعون لعودته سالمًا. وتشير إلى أن والدها كان مصدر الأمان والدعم للعائلة، وكان حريصًا على تعليمهم وتربيتهم، وأن غيابها ترك فراغًا لا يمكن تعويضه.

ورغم الألم، تواصل العائلة المشاركة في الفعاليات الأسبوعية الداعمة للأسرى، حيث تحضر كل يوم اثنين للوقوف مع أهالي المعتقلين، على أمل الحصول على أي معلومة جديدة. وتلفت عطف، لـ «فلسطين»، إلى أن بعض الأسرى

المحررين أفادوا بأن زوجها نُقل بين عدة سجون، وتعرض للتحقيق والضرب خلال فترة اعتقاله، ما يزيد من قلقهم على حياته.

وتناشد العائلة المؤسسات الدولية والحقوقية التدخل العاجل للكشف عن مصيره والعمل على إطلاق سراحه، في ظل تصاعد الانتهاكات بحق الأسرى داخل سجون الاحتلال. كما تدعو إلى وقف السياسات التي وصفتها بـ«العنصرية»، والتي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية، خاصة ما يتعلق بالاعتقال الإداري والإخفاء القسري.

وبحسب إحصائيات رسمية، ارتفع عدد الأسرى في سجون الاحتلال بنسبة 83% منذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ليتجاوز 9600 أسير، بينهم 86 امرأة ونحو 350 طفلًا. كما تجاوز عدد المعتقلين إداريًا، المحتجزين دون تهمة أو محاكمة، 3500 معتقل، في سابقة تعكس تصعيدًا خطيرًا في سياسات الاعتقال. وتشير مؤسسات مختصة بشؤون الأسرى إلى أن أكثر من 100 أسير استشهدوا منذ بداية الحرب، أعلن عن هويات 89 منهم، فيما لا يزال آخرون، خاصة من معتقلي غزة، في عداد المفقودين قسرًا.

في ظل هذه الأرقام، تبقى قصة عائلة عرفات واحدة من آلاف الحكايات التي تختصر معاناة الغياب والفقد، حيث يظل الأمل بعودة الأب حيًا، رغم قسوة الواقع، ومرور السنوات دون إجابة.

سوق الخردة في خان يونس... حين تتحول أنقاض المنازل إلى وسيلة للبقاء



خان يونس/ إبراهيم أبو شعر:

في جنوب قطاع غزة، لم يعد الركام مجرد شاهد على الدمار الذي خلفته حرب الإبادة الإسرائيلية، بل تحول إلى مورد اقتصادي بديل يفرض حضوره في حياة المواطنين المهكين من تداعيات العدوان.

في منطقة المواصي غرب مدينة خان يونس، نشأ سوق للخردة يعتمد على مواد مُستخرجة من أنقاض المنازل المدمرة، في مشهد يعكس تحولات قاسية فرضتها الحرب والقيود المستمرة على إدخال البضائع.

داخل السوق، تتكدس المعادن والأخشاب والأبواب وأدوات منزلية وكهربائية، كثير منها تالف أو بحاجة إلى إصلاح، لكنها تبقى الخيار الوحيد أمام مئات العائلات الباحثة عن احتياجاتها الأساسية بأسعار أقل، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر.

مواد تالفة وأسعار مرتفعة

يقول عادل عميش، من سكان خزانة، وهو يتفقد أكوام الخردة لصحيفة «فلسطين»: «لم نعد نملك رفاهية الاختيار، نشترى المتوفر حتى لو كان تالفًا». ويضيف أنه فقد منزله وممتلكاته شرق المدينة، وأصبح يعتمد على هذا السوق لتأمين أبسط احتياجاته، رغم أن الأسعار «لم تعد منخفضة كما يُعتقد».

ولا يختلف حال الباعة عن المشترين، فكلاهما ضحية

غزة/ صفا:

في وجود أزمة اقتصادية متفاقمة، لم تعد المدفوعات الإلكترونية في قطاع غزة رفاية أو خيارًا إضافيًا، بل أصبحت وسيلة أساسية لتسيير الحياة اليومية.

غير أن هذا التحول، الذي فرضته ظروف شح السيولة النقدية، كشف عن أزمة مركبة يتداخل فيها ضعف البنية التحتية مع القيود المالية، ليضع السكان أمام تحديات غير مسبوقة. ومع تراجع توفر النقد في الأسواق، وامتناع كثير من التجار عن قبول العملات التالفة، وجد المواطنون أنفسهم مضطرين للاعتماد على المحافظ الرقمية والتطبيقات البنكية، لكن هذا التحول السريع لم يواكبه تطوير حقيقي في البنية التحتية، ما جعل النظام الرقمي يعمل فوق قدرة احتماله.

ورغم هذا الاعتماد المتزايد، يعاني قطاع الدفع الإلكتروني من ضعف واضح في البنية التحتية، أبرزها: انقطاع الكهرباء المتكرر، وضعف خدمات الإنترنت، وتذبذب شبكات الاتصالات. هذه العوامل تؤدي إلى تعطل عمليات التحويل والدفع، وتأخير المعاملات، بل وأحيانًا توقفها بالكامل، ما يربك الأسواق والمواصلات والخدمات الأساسية. وأظهرت حوادث تعطل بعض المحافظ الرقمية كيف يمكن لخلل تقني لساعات قليلة أن يشل الحركة الاقتصادية بالكامل، ويمنع المواطنين من شراء احتياجاتهم الأساسية.

ولا تفصل أزمة الدفع الإلكتروني عن أزمة السيولة، بل تتعدى منها، فمع استمرار نقص النقد تقل البدائل المتاحة أمام المواطنين وتزداد الضغوط على الأنظمة الرقمية، وترتفع أهمية التحويلات الإلكترونية رغم محدوديتها. وترتد القيود المفروضة على سقوف التحويل اليومية، وتأخر الحوالات من تعقيد المشهد، وتجعل أبسط المعاملات مرهونة بتوفر الإنترنت واستقرار النظام.

صعوبات كثيرة

بين شح السيولة وضعف الإنترنت... الدفع الإلكتروني يتحوّل لعبء إضافي يُربك الغزيين

أعتمد على الدخل اليومي، وربما يتأخر السائقين وهذا يضعني في مشاكل لتوفير احتياجات عائلتي».

أزمة اقتصادية أعمق

الخبير الاقتصادي أحمد أبو قمر يؤكد أن الدفع الإلكتروني في غزة لم يعد مجرد وسيلة حديثة لتسهيل الحياة، بل أصبح انعكاسًا مباشرًا لأزمة اقتصادية أعمق تتجاوز نقص السيولة النقدية إلى اختلال في بنية السوق نفسها.

ويقول أبو قمر: إنه ومع استمرار شح النقد الورقي وتلف جزء كبير منه، وأزمة الفكة، وجد المواطنون والتجار والسائقون أنفسهم أمام خيار شبه وحيد، وهو الاعتماد على المحافظ الإلكترونية والتطبيقات البنكية في إدارة تفاصيل حياتهم اليومية.

ويضيف أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التحول نحو الرقمنة بحد ذاته، بل في انتقال الناس إليه قسرًا دون وجود بنية تقنية ومالية قادرة على تحمل هذا التحول.

«وعندما يرتبط تحويل مبلغ بسيط، كدفع أجرة المواصلات بسرعة الإنترنت وسقف التحويل اليومي وسلامة النظام الإلكتروني، فإننا لا نكون أمام تطوير اقتصادي بقدر ما نكون أمام أزمة أدوات غير مكتملة».

وحسب أبو قمر، فإن ما يحدث في غزة يكشف عن فجوة خطيرة بين الحاجة الفعلية للخدمة وقدرة النظام على الاستجابة.

ويبين أن الدفع الإلكتروني يمكن أن يكون أداة لتعزيز الشمول المالي وتنشيط السوق، لكنه في بيئة هشّة قد يتحول إلى عبء إضافي يُربك الأفراد ويعطل الأعمال اليومية ويضعف الثقة العامة.

والحل، وفقًا لأبو قمر، لا يكمن فقط في تشجيع استخدام المحافظ الإلكترونية، بل في تطوير بنية رقمية أكثر مرونة، تتمتع برفع سقف التحويل وتحسين كفاءة الأنظمة وتوفير بدائل تعمل حتى في ظل ضعف الإنترنت، لأن الاقتصاد لا يُقاس فقط بوجود الوسائل، بل بقدرة الناس على استخدامها بثقة واستقرار.

الطالبة منة الله شعبان، التي تدرس في الجامعة الإسلامية تقول: إنها تعتمد على المحفظة الإلكترونية لدفع أجرة المواصلات بين جباليا وغزة، إلا أن هذه العملية تواجه صعوبات كثيرة تحول في بعض الأحيان من إتمام عملية التحويل.

وتوضح أن، ضعف الاتصال بالإنترنت، أو تعطل المحفظة المفاجئ، يُؤخر الطلبة عن اللحاق بالمحاضرة الأولى في غالبية الأوقات.

وتضيف أن الأزمة تبلغ ذروتها حين يمتنع السائق عن قبول أي تحويل خارج المكان، كأن تطلب من أليك أو إيبك التحويل له، وهنا تضطر للانتظار أطول فترة ممكنة لإنهاء عملية التحويل.

وتشير إلى أن عدم توفر السيولة والفكة هو ما عمق الأزمة بزيادة.

معاناة مضاعفة

وأما المواطنة آية الفحام فتري أن التحول في الدفع إلى المحافظ الإلكترونية يجب أن يتبعه توفر ثابت للإنترنت في عدة نقاط على طول الطريق بين آخر الجلاء ومحيط الجامعات.

وتضيف، «نحن نعاني بشكل كبير من موضوع التحويلات والدفع الإلكتروني، خاصة حين يُصر السائق على التحويل من داخل المركبة».

ولا يمكن القول بأن الدفع الإلكتروني سيء في كل حالاته، لكنه يواجه صعوبات يجب حلها لئلا تقع بالمشاكل والتأخير على المحاضرات.

ويقول السائق محمود نهبان: إن تأخر عمليات الدفع يضعه في مواقف صعبة مع الركاب، ويتسبب في تأخير نقلات التوصيل.

ويشير إلى أن بعض الركاب يمتلكون حزم إنترنت تسهل عملية الدفع لديهم، أما الغالبية فيحتاجون إلى نقاط ثابتة للتحويل.

ويتابع أن «التوجه إلى عمليات الدفع الإلكترونية وإن كان يحل مشكلة فهو يضعنا في عقبات كثيرة، فضعف الإنترنت قد يمنع وصول الحوالة بشكل مباشر ويؤخر سير المركبة والركاب عن مواعيد عملهم ودراساتهم».

ويردف «لا أستطيع دائمًا قبول الدفع لاحقًا، لأنني



محمد يزيد الناصر

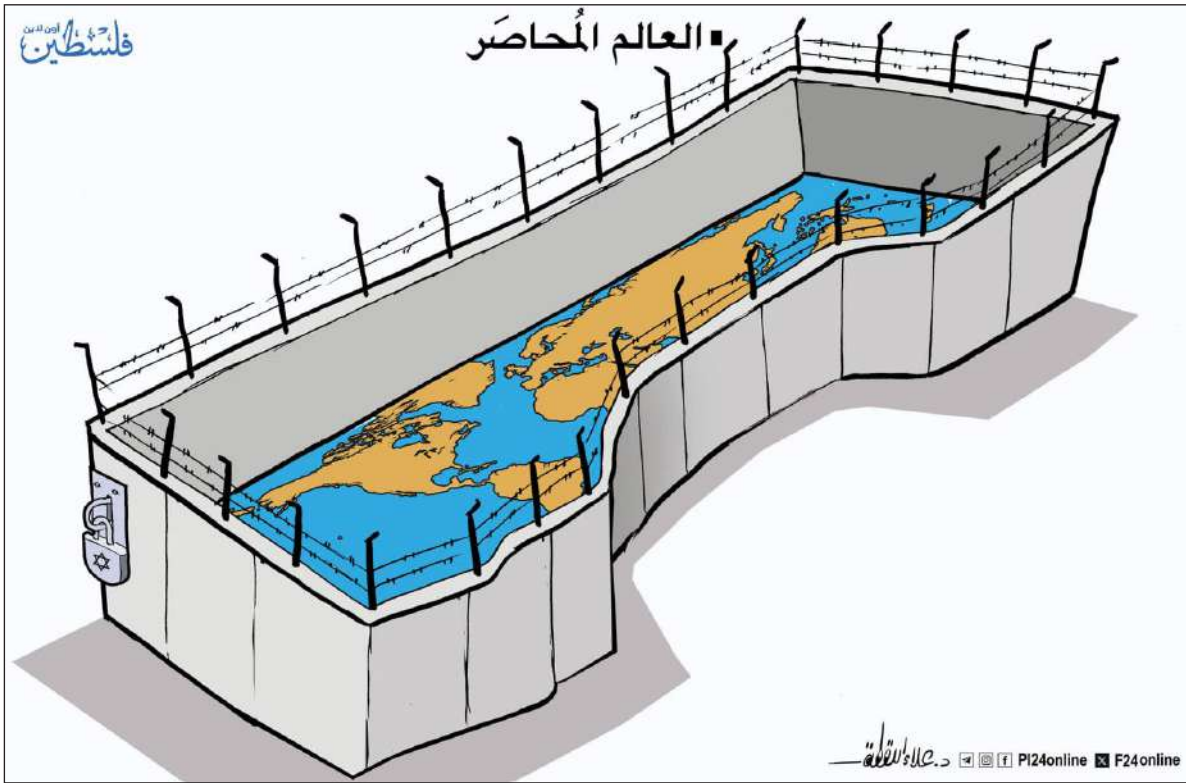
دور المؤسسات الإغاثية في توفير المواد الأساسية: تحليل اقتصادي بالأرقام

وأولاً: أهمية المؤسسات الإغاثية في الاقتصاد وقت الأزمات تشكل المؤسسات الإغاثية ركيزة أساسية في استقرار الاقتصاد خلال الحروب والأزمات، إذ تتحول من دور تكميلي إلى بديل جزئي للأسواق المحلية التي تتعرض للانهيار. وفق بيانات برنامج الأغذية العالمي:

- يقدم البرنامج مساعدات غذائية لأكثر من 80 مليون شخص في 80 دولة سنوياً.
- في حالات الطوارئ، تغطي المساعدات نسبة كبيرة من الاستهلاك الغذائي للأسر الفقيرة
- في حالة غزّة: تم توزيع مساعدات غذائية لأكثر من 1 مليون شخص خلال فترة قصيرة بعد الحرب.
- إدخال أكثر من 26,000 طن من الغذاء عبر 1,387 شاحنة. * هذه الأرقام تعكس أن المؤسسات الإغاثية لا تعمل فقط كجبهة إنسانية، بل كفاعل اقتصادي مباشر في سوق السلع الأساسية.
- ثانياً: أثر الإغاثة في استقرار الأسعار عند غياب التدخل الإغاثي:
- ارتفعت أسعار المواد الغذائية في غزّة بنسبة تصل إلى 1400%
- معظم الأسر أصبحت تكتفي بوجبة واحدة يومياً
- شخص من كل 3 أشخاص قد لا يأكل لعدة أيام
- اقتصادياً، هذا يعني:
- انهيار العرض (Supply Collapse)
- ارتفاع تضخمي حاد (Hyperinflation)
- فشل السوق في تحقيق التوازن
- وبالتالي، فإن إدخال المساعدات مباشرة:
- يزيد العرض من السلع
- يخفض الأسعار
- يمنع الاحتكار
- ثالثاً: الإشكالية الاقتصادية في شراء المؤسسات من السوق المحلي رغم أهمية الإغاثة، إلا أن شراء المؤسسات من السوق المحلي يخلق اختلالات خطيرة:
- 1. زيادة الطلب المصطنع عندما تشتري المؤسسات كميات كبيرة:
- يرتفع الطلب الكلي بشكل مفاجئ
- يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المواطنين
- 2. تضخم الأسعار
- التجار يرفعون الأسعار بسبب زيادة الطلب المؤسسي
- المواطن الفقير يصبح خارج السوق
- 3. احتمالية الفساد والتواطؤ وجود علاقات بين الموردين

وبعض الموظفين

- خلق "اتفاقيات غير رسمية" تضر بالاقتصاد المحلي
- 4. إزاحة المستهلك المحلي (Crowding Out)
- المؤسسات تنافس المواطنين على نفس السلع المحدودة
- رابعاً: الدور الأثقل للمؤسسات الإغاثية (النموذج الاقتصادي الصحيح) الدور الفعال للمؤسسات يجب أن يكون:
- الاستيراد المباشر للسلع
- زيادة العرض دون التأثير على الأسعار المحلية
- كسر الاحتكار
- التوزيع الجانبي أو المدعوم
- حماية القوة الشرائية للأسر
- تقليل الفقر الغذائي
- بناء سلاسل إمداد مستقلة
- تقليل الاعتماد على السوق المحلي
- تحسين الكفاءة
- ختاماً: توصيات اقتصادية عملية
- 1. منع شراء المؤسسات من السوق المحلي
- لتجنب رفع الأسعار
- حماية المستهلك المحلي
- 2. إلزام المؤسسات بالاستيراد المباشر
- عبر مرمرات إنسانية واضحة
- وإشراف رقابي دولي
- 3. إنشاء نظام رقابة شفاف
- منع أي اتفاقيات بين الموردين وموظفي المؤسسات
- اعتماد أنظمة تتبع إلكترونية للمشتريات
- 4. التنسيق المباشر بين المؤسسات
- لتجنب التكرار والهدر
- تحسين توزيع الموارد
- 5. دعم الإنتاج المحلي (لكن بشكل منفصل)
- عبر برامج تمويل وليس شراء مباشر
- لتجنب تضخم الأسعار
- 6. التحول نحو المساعدات النقدية الرقمية
- أظهرت الدراسات أن تكلفة التوزيع قد تنخفض إلى أقل من 7 سنتات لكل دولار
- تقلل الفساد وتحسن الكفاءة
- سادساً: الخلاصة الاقتصادية المؤسسات الإغاثية تلعب دوراً حيوياً في:
- منع المجاعة
- ضبط الأسعار
- تعويض فشل السوق
- لكن هذا الدور يتحول إلى عامل تضخم وفساد إذا لم يتم تنظيمه بشكل صحيح.
- القاعدة الاقتصادية الأساسية:
- 1. الإغاثة يجب أن تزيد العرض، لا أن تنافس الطلب
- وبالتالي، فإن:
- الاستيراد المباشر + التوزيع المنظم = استقرار اقتصادي
- الشراء المحلي غير المنظم = تضخم واحتكار.



قلب صغير ينتظر النجاة... الطفلة لين ماضي تجسد معاناة أطفال غزة المرضى

وتشير إلى أن الطبيب المعالج أكد أن الوقت ليس في صالح لين، موضحاً أن تأخر التدخل الجراحي يزيد من خطورة الحالة، رغم أن العملية في الأصل ليست معقدة ونسبة نجاحها عالية. وتتابع: "طلبت من الطبيب عرض حالتها على أي وفد طبي يزور غزّة، لكنه قال إن العملية من نوع 'السهل الممتنع'؛ فهي ليست صعبة من حيث الإجراء، لكنها غير ممكنة في ظل الإمكانيات المتوفرة داخل القطاع، حتى مع وجود أطباء من الخارج".

وتعتبر الأم عن مخاوفها من فقدان ابنتها، خاصة بعد وفاة طفلة رضية مؤخراً كانت تعاني حالة مشابهة بسبب تأخر العلاج، مشيرة إلى أن "لين ليست الوحيدة، فهناك نحو 60 طفلاً يعانون أمراض قلب ويحتاجون إلى العلاج خارج غزّة". وتناشد ماضي الجهات الدولية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، التدخل العاجل لتأمين سفر الأطفال المرضى، قائلة: "من حق أطفال غزّة أن يحصلوا على فرصة للعلاج... يكفي ما حُرّموا منه من حقوق، وهم يعيشون في خيام ويفتقدون أبسط مقومات الحياة كقبة أطفال العالم". في ظل هذا الواقع، تبقى لين وأمثالها من الأطفال عالقين بين الحاجة الطبية الملحة وإغلاق أبواب العلاج، في سباق مؤلم مع الزمن، قد يحدد مصير حياتهم.



غزّة/ فاطمة العويبي:

بين ألم المرض وقسوة الانتظار، تكبر الطفلة لين ماضي يوماً بعد يوم دون أن تجد طريقاً للعلاج، مع استمرار تعذّر إجلائها الطبي خارج قطاع غزّة. حكايتها ليست استثناءً، بل صورة مؤلمة لمعاناة عشرات الأطفال المصابين بأمراض القلب، الذين تتآكل فرص شفائهم مع مرور الوقت، على الرغم من أن العلاج متوفر خارج القطاع ونسب نجاحه مرتفعة.

للعام الثالث على التوالي، تعيش لين مع تشوهات خلقية معقدة في القلب، دون أن تتمكن من إجراء العملية الجراحية التي تحتاجها بشكل عاجل. فبالنسبة لها، بات "الانتظار سيد الموقف".

تروي والدتها، نداء ماضي، لصحيفة "فلسطين"، تفاصيل معاناة ابنتها قائلة: "بعد شهرين من ولادتها، اكتشف الأطباء أنها تعاني من متلازمة داون، إلى جانب تشوه كبير في القلب يتمثل في ثلاث ثغوب متصلة ببعضها، ومشكلات في البطين والصمام".

وكان من المفترض أن تسافر لين لتلقي العلاج في السابع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إلا أن اندلاع الحرب على غزّة حال دون ذلك، لتبدأ رحلة انتظار طويلة تتفاقم خلالها حالتها الصحية. ورغم حصولها على موافقة للسفر إلى باكستان

قبل أربعة أشهر، لم تتمكن حتى الآن من المغادرة. وتوضح والدتها: "كانت تحتاج إلى عملية قلب مفتوح قبل بلوغها العام الأول، لكنها اليوم تقترب من إتمام عامها الرابع دون أن تجرّ لها العملية".

وتضيف بأسى: "حالتها يزيد سوءاً يوماً بعد يوم، ونسب نجاح العملية تتراجع مع الوقت. تعاني من ازرقاق في اليدين والقدمين، وتعرض لوعكات صحية متكررة نقلها على إثرها إلى المستشفى، حيث تمكث لعدة أيام".

إنفوجرافيك



المرأة المعيلة في غزّة

اقتصاد الحرب يعيد تشكيل الأسرة

أدوار مضاعفة

إعالة + رعاية
ضغوط نفسية واجتماعية

الواقع الاقتصادي

انهيار سوق العمل
بطالة نسائية مرتفعة
اتساع الاقتصاد الهش

أرقام مقلقة

22 ألف امرأة
آلاف الأطفال فاقدوا للميل

الحل

تمكين اقتصادي مستدام
دمج المرأة في الإنتاج

النتيجة

تعميق الفقر
تهديد الأجيال القادمة

المصدر
المركز الفلسطيني للدراسات السياسية

«الأوقاف» تعلن موعد سفر حجاج الصفة الغربية

رام الله/ فلسطين:
أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية برام الله، أمس، مواعيد سفر حجاج بيت الله الحرام من الصفة الغربية المحتلة لهذا العام 1447هـ-2026م. ونشرت الوزارة عبر صفحتها الرسمية جدول مواعيد سفر الحجاج مع التأكيد على أن يكون ترتيب موعد الانطلاق ومكان التجمع بالتنسيق مع شركات الحج والعمرة.

ضبط مروج مخدرات في خانيونس بحوزته حشيش وترامادول وأسلحة

خانيونس/ فلسطين:
أعلنت شرطة مكافحة المخدرات في خانيونس، أمس، ضبط كمية من المواد المخدرة وإلقاء القبض على أحد المروجين خلال مهمة أمنية وسط المحافظة. وأوضحت في بيان لها، أن العملية جاءت عقب معلومات تفيد بحيازة المتهم مواد مخدرة داخل منزله، إذ جرى تكثيف التحريات لتحديد موقعه. وخلال تفتيش المنزل، عثرت القوة على 1200 حبة من «ترامادول» و10 فروش حشيش، إضافة إلى 5 قطع سلاح من نوع «كلاشنكوف». وأكدت الشرطة تحويل القضية والمضبوطات إلى مفتش التحقيق، تمهيداً لإحالتها للنيابة العامة لاستكمال الإجراءات القانونية.

«شؤون العشائر» تعالج 1966 قضية خلال أبريل الماضي

غزّة/ فلسطين:
أفادت الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح، أمس، بأنها عالجت عبر لجنتها المنتشرة في جميع محافظات قطاع غزّة 1966 قضية خلال شهر أبريل الماضي. وأوضح تقرير صادر عن الإدارة أن هذه القضايا تنوعت بين مشاجرات، وقضايا مالية، وخلافات على أراضٍ، وحوادث ومشاكل عائليّة، وقضايا قتل، وسرقات، وغيرها. وبيّن أن ذلك يأتي في إطار حرص وزارة الداخلية على تعزيز النسيج المجتمعي الفلسطيني بدعم الإصلاح العشائري، الذي يحل النزاعات سلمياً ويعزز الاستقرار.

رسالة في الكونغرس تكسر "محرّمات" واشنطن

29 نائباً ديمقراطياً يطالبون وزير الخارجية
ماركو روبيو بمراجعة الصمت الأمريكي
تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي، واصفين
هذا الصمت بـ"غير المبرر" في ظل التصعيد
مع إيران.

المصدر: واشنطن بوست